

**سياسات
الأمن القومي في وسط أوروبا**

د. محمد حسن خليفة

المجلد (٣) العدد (٢) أبريل ١٩٩٥

تقديم

تمر منطقة وسط أوروبا، ومنذ عام ١٩٨٩، بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة وجذرية، فلقد سقطت أنظمة ودول وقامت أخرى، وذهبت سياسات وجاءت أخرى، وانهارت تحالفات ولكن لم تحل محلها تحالفات جديدة بعد. وباختصار تغيرت خريطة المنطقة تغيراً جوهرياً في التسعينيات.

وكان طبيعياً أن يترتب على ذلك تغيرات موازية في نظرة هذه المنطقة الى مشكلات الأمن الوطنى والاقليمى، ورؤيتها لمصادر التهديد، وادراكها لأنسب سياسات وترتيبات الأمن.

على أن إحدى أخطر المشاكل فى هذا الشأن تتمثل فى التباينات الواسعة بين الرؤى والأدراكات الوطنية السائدة بين دول وسط أوروبا لقضايا الأمن الوطنى. أما المشكلة الأخرى فتتمثل فى التراث التاريخى القومى والذى يؤكد أن ما يحدث للأمن فى تلك المنطقة الحساسة يؤثر بقوة على أمن القارة الأوروبية الذى يحدث بدوره أكبر الأثر على الأمن والاستقرار الدوليين. ومن هنا يكون اهتمام وانخراط وتورط أطراف عديدة من خارج الاقليم بما يدور داخل وسط أوروبا وبالذات فى شأن قضايا الأمن.

وفى اطار اهتمام «دراسات فى الأمن والاستراتيجية» بمتابعة التطور الحاصل فى مفهوم الأمن الوطنى نتيجة للتغيرات الدولية والاقليمية العميقة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تاتى هذه الدراسة الهامة عن «سياسات الامن الوطنى فى وسط أوروبا»، والتي كتبها الدكتور عزمى خليفة الوزير المفوض بسفارة مصر لدى المجر. ولعل خبرة الكاتب العملية قد اضافت إلى المعلومات سعة وإلى التحليل عمقا خاصة وان الدراسة تعالج واحداً من اكثر موضوعات الامن حساسية ودقة وتأثيراً على تطور النظام الدولى فى مرحلته الراهنة.

مصطفى علوى

مشكلات الأمن القومي فى وسط أوروبا^(١)

مقدمة:

احدى الحقائق الأساسية التى تؤكدنا دراسة العلاقات الدولية ان الاحداث السياسية الكبرى تعيد تشكيل هذه العلاقات^(٢)، ويعتبر الانهيار السوفيتى عام ١٩٩٠ واحدا من أهم الأحداث السياسية فى القرن العشرين، الى جانب الحرب العالمية الثانية وما تلاها من استخدام للسلاح الذرى لأول مرة فى التاريخ، والحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من انهيار اربع امبراطوريات أوربية^(٣).

وبقدر ما كان القرن العشرين فريدا فيما طرحه من تطور علمى وتكنولوجى فقد كان فريدا أيضا من الناحية السياسية فالتاريخ السياسى لهذا القرن يبدأ بالحرب العالمية الأولى وقيام الثورة البلشفية فى روسيا، وينتهى بانهيار هذه الثورة وانفراط عقد الاتحاد السوفيتى، وما ترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى، غيرت من المفاهيم السياسية، ومسلمات العلاقات الدولية.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن أوروبا عامة، ووسط وشرق أوروبا تحديدا، كانت أكثر مناطق العالم عرضة لرياح التغيير الناجمة عن هذا الانهيار، وهو أمر منطقى فى ضوء أن موسكو كانت مركز الزلزال، وفى ضوء أن أوروبا كانت محور وعصب النظام الدولي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين^(٤).

وكانت احدى النتائج الهامة التى أسفر عنها هذا الانهيار حل حلف وارسو والكوميكون، وهما الجهازين اللذين عهد اليهما بتوفير غطاء أمنى سياسى واقتصادى وعسكرى لدول شرق أوروبا، مما أدى الى ظهور غيوم وسحب كثيفة فى سماء المنطقة أثرت سلبا على الأمن فيها، فى وقت لم تكن أوروبا الغربية مستعدة لمواجهة هذه الآثار السلبية، وأغلب الظن انها مازالت عاجزة عن بلورة موقف محدد للتعامل مع هذه المشكلات، خاصة وأن قوى التغيير مازالت فى عنفوانها.

ومن ناحية أخرى فان دول وسط وشرق أوروبا^(٥) ذاتها مازالت منقسمة على نفسها ومازالت عاجزة عن بلورة سياسة عامة تحول دون تفاقم هذه المشكلات وهو ما يفسر الرغبة

المحمومة لهذه الدول للانضمام الى حلف شمال الاطلطنى بوصفة أكثر المنظمات القائمة قدرة على توفير الأمن لها.

والدراسة الحالية تستهدف التعرف على أبعاد المشكلات الأمنية فى دول وسط أو شرق أوروبا، وانعكاساتها على الأمن الأوروبى، وسبيل مواجهتها، ولذا تنقسم الدراسة إلى:

فصل أول : أبعاد التحولات فى وسط أوروبا.

فصل ثانى : مشكلات الأمن القومى لوسط أوروبا.

فصل ثالث : سياسات الأمن القومى فى وسط أوروبا.

الفصل الأول

أبعاد التحولات فى وسط أوروبا

مقدمة:

لا يمكن فهم ما تعانيه دول وسط أوروبا من مشكلات - وبخاصة فى المجال الأمنى - ما لم يتم تحديد اطار التحولات التي تمر بها هذه الدول أولا، فهذه التحولات تعتبر فى جوهرها «عناصر التغيير» التي تساهم فى تشكيل المنطقة ومستقبلها.

وبالرغم من تعدد أبعاد هذه التحولات وتنوعها^(١)، وبالرغم من الاختلافات حول الثقل النسبى لكل بُعد من هذه الأبعاد وأهميته، الا أنه يمكن حصر هذه التحولات فى التحول من المركزية إلى اللامركزية، الأمر الذى جسد ظهور ثلاثة أبعاد للتحول، هى التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاديات السوق بمفهومه التقليدى القائم على اطلاق قوى العرض والطلب لعملية التحول من نظام سياسى شمولى قائم على احتكار الحزب الشيوعى للسلطة الى نظام ديموقراطى قائم على التعدد الحزبى واحترام حقوق الانسان، والأخذ فى الاعتبار لدور الرأى العام وأهميته، ثم عملية التحول من نظام الدولة الاتحادية أو الدولة المتعددة القومية الى نظام الدول القومية.

هذه التحولات الثلاثة تتم فى وقت متزامن، مما أدى الى ظهور آثار سلبية أدت الى ظهور مشكلات لم تكن مطروحة أساسا وأخرى كانت قائمة الا انها لم تكن مطروحة بنفس الحده مما انعكس سلبيا على الأمن القومى لهذه الدول.

فعلى سبيل المثال أدت التحولات الاقتصادية الى ظهور مشكلة المديونية الخارجية، وما تحمله من مخاطر للحاضر، وتهديدات للمستقبل، كذلك فان التحول من نظام الدولة الاتحادية أو الدولة المتعددة القومية إلى الدولة القومية ساهم فى ظهور مشكلة الأقليات فى هذه الدول وهى المشكلة التي تعتبر قنبلة موقوتة بالبلقان، فضلا عن أن التحول إلى النظام الديموقراطى أكد الحاجة الملحة إلى ضرورة تعديل العقيدة العسكرية بما يتفق وهذه التحولات من ناحية، ولواجهة اعتبارات الأمن القومى من ناحية أخرى بعد انهيار وحل حلف وارسو.

أولاً: التحول إلى اقتصاديات السوق:

أخذت دول وسط أوروبا بالنموذج الستاليني في التنمية^(٧) القائم على التوسع في التأميم وإعطاء أولوية للتصنيع، وبخاصة للصناعات الثقيلة في إطار من مركزية التخطيط الاقتصادي^(٨).

وقد عمل هذا النموذج بكفاءة تامة في البداية، فقد نجح في تعبئة الموارد الاقتصادية من مواد خام، إلى عماله.. إلى إدارة مركزية تراعى احتياجات الوطن في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار، مما أدى إلى تحقيق هذه الدول لمعدلات عالية في النمو الاقتصادي، تفوق تلك التي حققتها دول أوروبا الغربية في ظل خطة مارشال خلال الخمسينات^(٩).

الآن حقبة الستينات أوضحت بجلء تام أن معدلات النمو الاقتصادي في دول وسط أوروبا أخذت في التراجع، وبخاصة إذا ما قورنت بمثيلتها في دول غرب أوروبا، وجاءت حقبة الثمانينات لتؤكد ركود معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول لدرجة أنها أصبحت معدلات سلبية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات^(١٠).

ولم تقتصر الأزمة الاقتصادية في دول وسط أوروبا على مجرد ركود معدلات النمو الاقتصادي، فقد ظهر وجود خلل - بدرجات متفاوتة - في أسس النظام الاقتصادي التي تشمل الكفاءة الفنية والتخصصية، وتخصيص الموارد، والمحاسبة المالية والسياسية والعدالة التوزيعية وما يرتبط بها من سياسات توظيف ونظم حوافز ومرتببات^(١١).

وكان الخلل واضحاً في مجال الكفاءة الفنية نظراً لطبيعة العلاقات التي سيطرت على نظام الدولة في ذلك الحين فقد كان التعاون العلمي والفني لهذه الدول قاصراً على الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن أفضل حالاً منهم، وكان هذا التعاون منعدم أو شبه منعدم مع الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، مما زاد المشكلة حدة نتيجة تخلف وسائل الانتاج ومعداته، ونتيجة ضعف القائمين على عملية الانتاج نفسها^(١٢).

كذلك كان الخل واضح في مجال المحاسبة المالية والسياسية نظرا لطبيعة النظام السياسى واحتكار الحزب للحياة السياسية وعدم الفصل بين سلطات الدولة وسلطات الحزب بينما كان الخل بدرجة أقل فيما يتعلق بالعدالة التوزيعية خاصة وأن سياسات التوظيف نجحت فى الاستفادة من القوى العاملة المتاحة، وركزت على ضرورة ايجاد وظيفة لكل شخص، بغض النظر عن حاجة العمل مما أدى الى اختلالات هيكلية^(١٣).

كذلك فان نموذج النمو لم يكن متوازيا، بمعنى أن الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى لم تحظ بقدر واحد أو تتقارب على الأقل - من الأهمية والأولوية - فبالرغم من اعتماد النموذج على أربع قطاعات رئيسية هى قطاع السلع الاستهلاكية، وقطاع السلع الوسيطة، وقطاع السلع الاستثمارية، وقطاع الانتاج الحربى، الا أن النموذج كان منحازا بدرجة كبيرة إلى قطاع الانتاج الحربى وقطاع السلع الاستثمارية التى تخدمه، وذلك على حساب السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة التى تخدم فى النهاية المستهلك الفرد الذى يعد الهدف النهائى للتنمية^(١٤) مما أدى إلى إنتاج كم «محدود» من السلع الاستهلاكية عجز عن تلبية المطالب «العديدة» للقطاع الأكبر من المواطنين^(١٥).

وقد أدى نقص السلع الاستهلاكية إلى اهدار «سيادة المستهلك» أى اهدار حريته فى تحديد اختياراته من السلع والخدمات وفقا لما يتفق وامكانياته المادية وتطلعاته الشخصية فظل المتاح منها دون المستوى المطلوب كما ونوعا فى عصر أدت فيه وسائل الاتصال والاعلام إلى تلاشى الحدود والمسافات والزمن، مما أبرز تدنى المستوى الاجتماعى للمواطن العادى فى وسط أوروبا اذا ما قورن بالمستوى الاجتماعى لقرينة فى دول غرب أوروبا مما أدى الى تراكم قدر متزايد من «الاحباط» لدى مواطنى دول وسط أوروبا.

وقد ترتب على ذلك ظهور اقتصاد ثانى مواز فى هذه الدول أى ظهور نظام اقتصادى آخر يختلف فى ألياته وسماته عن النظام السائد القانونى المعروف نتيجة عجز الاقتصاد الرسمى عن تأمين عرض كاف ونوعا من السلع الاستهلاكية والخدمات المطلوبة، وقد ساعدت الثقافة السياسية فى دول وسط أوروبا على تسهيل انتشار هذا الاقتصاد الموازى الذى استهدف تحقيق الربح وتعامل فى أنشطة تحظرها القوانين الاقتصادية السائدة^(١٦).

فى ظل هذا المناخ الاقصادى الخائق لجأت نول وسط أوروبا الى اقصاديات السوق بما تعكسه من آليات العرض والطلب وتقليص الدور الاقصادى للدولة، وكانت أولى خطوات الاصلاح الاقصادى اصدار عدد من القوانين التى تسمح ببدء نشاط الاستثمار المحلى والأجنى ووضع ضمانات تكفل حمايته، وكانت أولى الدول الرائدة فى هذا المجال بولندا ثم المجر وتليها تشيكوسلوفاكيا، اضافة لوجود دور أكبر للاستثمارات الخاصة فى يوغوسلافيا السابقة، وسارت عملية الاصلاح فى هذه الدول بصورة جيدة، وقطعت شوطا يعتد به^(١٧).

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية فى هذه الدول عام ١٩٩٢ حوالى ٦ مليار دولار منها ٢ر٢ مليار دولار مستثمرة فى المجر فقط تليها بولندا ثم التشيك ثم سلوفاكيا^(١٨).

أما رومانيا وبلغاريا فمازالت عملية الاستثمار فيها فى مهدها نتيجة عدة عوامل منها التأخر النسبى فى عملية الاصلاح وعدم وضوح القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، أو عدم وجود ضمانات كافية فضلا عن عدم توافر البنية الأساسية.

وكانت الخطوة الثانية فى عملية التحول إلى اقصاديات السوق تتمثل فى حصر المشروعات الاقصادية التى تديرها الدولة تمهيدا لبيعها للقطاع الخاص، وكانت بولندا أيضاً أولى الدول الرائدة فى هذا المجال بالمنطقة تليها المجر ثم التشيك وأخيرا سلوفاكيا وتأتى فى نهاية المجموعة كل من رومانيا وبلغاريا، أما ألبانيا فمازالت مترددة فى اتخاذ مثل هذه الخطوة^(١٩).

وكانت الخطوة الثالثة فى عملية التحول الاقصادى تتمثل فى الاصلاح المالى والنقدى وتعديل النظام الضريبى، وهى الخطوة التى تواجه برفض قطاعات عريضة من المواطنين لما يصاحبها من آثار اجتماعية سلبية كارتفاع نسبة التضخم التى تراوحت عام ١٩٩٢ بين ١٨٪ وحوالى ٣٥٪، وتخفيض قيمة العملة المحلية لتتناسب والمعروض من السلع والخدمات، وقد وصلت نسبة التخفيض فى العملة فى هذه الدول خلال الفترة ٩٠ - ٩٤ لأكثر من ٥٠٪.

هذا التحول إلى اقصاديات السوق والانصياح التام للمؤسسات الاقصادية الدولية كان له آثاره السلبية على الأمن القومى لهذه الدول، وقد ادركت ذلك وسعت إلى علاجه بطرق شتى.

ثانياً: التحول إلى النظام الديمقراطي:

أحد الملامح الرئيسية للنظم الشمولية فى دول وسط أوروبا كانت سيطرة الحزب الشيوعى على الحياة السياسية، واحتكاره للسلطة وعدم الفصل بين سلطات الحزب وسلطات الدولة، فعادة كان السكرتير العام للحزب الشيوعى هو رئيس الدولة، وعادة ما كان أعضاء المكتب السياسى للحزب يتولون مناصب قيادية فى الحكومة كمنصب رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان، ومعظم الوزارات ذات الأهمية الخاصة مثل الداخلية والخارجية والدفاع^(٢٠).

وبالرغم من أنه فى بعض دول وسط أوروبا مثل بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا كانت توجد أحزاب صغيرة إلى جانب الحزب الشيوعى، وأحيانا كانت هذه الأحزاب تشغل بعض المقاعد فى البرلمان، إلا أنها كانت تعمل فى اطار سياسة وتوجيهات الحزب الشيوعى الذى كان «القوة القائدة للمجتمع» بنص الدستور، والذى كان يحتكر السلطة السياسية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عمليا.

إلا أنه بانتهاء الاتحاد السوفيتى بدأت دول وسط أوروبا مسيرة الإصلاح السياسى^(٢١) بهدف دعم قيم وثقافة ومؤسسات المجتمع المدنى، وكان السيناريو متشابها - إن لم يكن متطابقا - فى معظم دول المنطقة، وكان قوامه تجمع التيار الإصلاحى بالحزب الشيوعى والذى عادة ما كان يضم الصف الثانى فى القيادة، للتخلص من التيار المحافظ ومؤيديه الذين غالبا ما احتلوا الصف الأول بالحزب، فى نفس الوقت تبدأ العناصر المناهضة للحكم الشيوعى فى القيام بحركة عصيان مدنى تشمل تنظيم المظاهرات والدعوة للأضراب مطالبة بالإصلاح الديمقراطى، فتتحالف رموز الاتجاه المعتدل بالحزب الشيوعى مع القيادات الجماهيرية مؤكدة على أهمية تحقيق إصلاح ديمقراطى، مما يسفر فى النهاية عن أما استقالة القيادات الشيوعية أو إعفائها من مناصبها ثم طردها من الحزب «الشيوعى» بهدف «تطهيره» وتحويله إلى حزب «اشتراكى» يسمح بالتعدد الحزبى ويجرى انتخابات عامة حرة تنتهى بتولى أحزاب الوسط أو يمين الوسط للسلطة مع تحول الحزب الاشتراكى إلى صفوف المعارضة^(٢٢).

ومعنى هذا باختصار أن الأحزاب السياسية فى نول وسط أوروبا لم يكن لديها الوقت اللازم للنمو التدريجى واكتساب الخبرة اللازمة للممارسة السياسية والتنظيم ومن ثم فقد افتقدت منذ البداية «للأسس الاجتماعية» بقدر ما افتقد الناخبون «الانتماء الحزبى» والتعددية الحزبية جاءت نتيجة لرد فعل خارجى أكثر منه احتياجا لمتطلبات النمو واستجابة للتطور الاجتماعى والسياسى (٢٣).

فى بولندا كانت الأوضاع تسيير من سيئ لأسوء، فى عام ١٩٨٧ وصل معدل النمو الاقتصادى الى صفر فى المائة، وفقد الحزب الشيوعى ربع أعضائه نتيجة الاستقالة وأيدت الكنيسة الكاثوليكية حركة التضامن المحظورة - فى ذلك الحين - واضطر الحاكم العسكرى الجنرال ياروزلسكى لاطلاق سراح جميع أعضاء الحركة، الأمر الذى دفع وزير الداخلية البولندى لدعوة بعض زعماء التضامن للحوار فى فبراير ١٩٨٨، وهو الحوار الذى انتهى فى أبريل من العام نفسه بالاتفاق على اقامة انتخابات شبه ديمقراطية عام ١٩٨٩ ورفع الحظر عن حركة التضامن (٢٤).

وكان كل من رئيس الوزراء البولندى فى ذلك الحين ميزوسلاف راكوفسكى ووزير داخلته كيشاك يمثلان الاتجاه الاصلاحى فى الحزب الشيوعى البولندى مغمدا الى مشاركة حركة «التضامن» فى الحكم بوصفها «معارضة»، الا أن الدعم الشعبى الذى تمتعت به «المعارضة» جعلها أقوى عمليا من الحزب الشيوعى الحاكم، مما دفع الجنرال ياروزلسكى إلى تعيين أحد كبار قيادات حركة التضامن رئيسا للوزراء وهو مازوفسكى، وهو ما أيدته البرلمان البولندى بأغلبية ٣٧٨ صوتا ضد أربعة وامتناع ٤١ عن التصويت ليبدأ عهد أول حكومة غير شيوعية فى بولندا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (٢٥).

وفى المجر تم السيناريو بصورة أكثر وضوحا، فى عام ١٩٨٨ أعفى يانوش كادار من منصبه كسكرتير أول للحزب الشيوعى المجرى وتولى المنصب كارلى جروش الذى حاول فى البداية مواجهة المطالب الجماهيرية بتكريم ذكرى أمرى ناجى بطل أحداث ١٩٥٦ الا أنه فى فبراير ١٩٨٩ استجاب لهذه المطالب بصورة مباشرة باقتراح مشروع قانون أمام البرلمان يسمح بتعدد الأحزاب، وهو ما وافق عليه البرلمان بالفعل، فتحوّلت المنتديات التى كانت قد بدأت

فى التشكيل فى البرلمان إلى أحزاب سياسية شرعية مطالبة باجراء انتخابات عامة حرة فى البلاد^(٢٦).

الا أن جروش حاول مواجهة هذه المطالب مرة أخرى مما دفع التيار الاصلاحى بالحزب الشيوعى المجرى إلى تكوين قيادة ثلاثية ضمت كل من أمرى بوشجائى وريشونيرس وجيولا هورن^(٢٧)، وهى القيادة التى أكدت الحاجة إلى ضرورة اجراء انتخابات عامة حرة وقامت بالأشراف عليها وأسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية بزعامة الحزب الديمقراطى وتحالف الديمقراطيين الأحرار.

أما المانيا الشرقية فقد بدأت عملية الاصلاح الديمقراطى فى أعقاب هروب أكثر من مليون من مواطنيها إلى الغرب - عبر المجر أولا ثم تشيكوسلوفاكيا فيما بعد - والقاء القبض على سكرتير عام الحزب الشيوعى ورئيس الجمهورية هونيكير بتهمة الفساد، وتولى ايجون كرينز - كان عضوا بالمكتب السياسى للحزب الشيوعى ومسئولا عن الأمن العام - منصب سكرتير عام الحزب فى أكتوبر ١٩٨٩، ثم تعيين هانز مودرو رئيسا للوزراء فى نوفمبر من العام نفسه وكان ذو ميول واتجاهات تحررية، فعين عددا كبيرا من غير الشيوعيين وزراء فى حكومته وفى نفس الوقت قام الحزب الشيوعى باعلان تخليه عن الماركسية وتحول الى حزب اشتراكى بزعامة جريجور جيسه أحد رموز التيار الاصلاحى بالحزب الشيوعى - وتم اجراء أول انتخابات عامة فى البلاد فى مارس ١٩٩٠ أسفرت عن تولى الحزب الديمقراطى المسيحى السلطة وهو الحزب الذى اتفق مع نظيره فى ألمانيا الغربية على ضرورة الأسراع بتوحيد الشطرين خاصة فى ضوء انهيار حائط برلين، وتدفق الملايين من الشطر الشرقى الى الشطر الغربى وقبول حكومة المستشار كول تحويل ألفى مارك شرقى لكل شخص إلى ألفين مارك غربى ليصبح المارك الغربى هو العملة الوحيدة للدولة الألمانية فيما بعد، ولتختفى ألمانيا الشرقية من الوجود ككيان سياسى اعتبارا من عام ١٩٩٠ لتصبح جزءا لا يتجزأ من الدولة الألمانية^(٢٨).

أما تشيكوسلوفاكيا فقد بدأت عملية الاصلاح الديمقراطى باجراء تغييرات عديدة فى قيادة الحزب الشيوعى عقب اعفاء هوساك من منصبه كسكرتير عام للحزب الشيوعى - بالرغم من استمرار احتفاله بمنصبه كرئيس للجمهورية - وتساعد المطالب الجماهيرية للقيام بالأصلاح

والتي تجسدت فى عودة الكسندر دويتشيك بطل احداث براج عام ١٩٦٨ الى العاصمة براج ليقود مظاهرة ضمت أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن، ووصلت فى اليوم التالى لأكثر من نصف مليون شخص، مما دفع البرلمان فى نوفمبر ١٩٨٩ للسماح بتعدد الأحزاب، وفى ديسمبر التالى تولى منصب رئيس الوزراء ماريان كالفا (Marian Calfa) الذى سبق واستقال وعضوية الحزب الشيوعى، واختار جميع وزرائه من غير الشيوعيين، كما اختير دويتشيك رئيسا للبرلمان، وهافل رئيسا للدولة^(٢٩).

وفى بلغاريا لم يكن السيناريو مختلفا عن ذلك، وبخاصة فى ظل الارتباط الوثيق لبلغاريا بالخط السوفيتى، وفى عام ١٩٨٩ بدأت الاحتجاجات الجماهيرية والاضطرابات مما زاد من مخاوف احتمالات التدخل الأجنبى فى ضوء وجود أقلية تركية مسلمة تمثل حوالى ١٠٪ من سكان البلاد، ومضطهدة، وهو ما دفع النظام السياسى للإشارة الى ضرورة إيقاف سوء معاملتها، الأمر الذى زاد من حدة الاضطرابات الداخلية من البلغار الذين رأوا فى هذه الإشارة دلالة ضعف، واعد للأذهان صورة الحكم التركى فى بلغاريا وحاجتهم لعون خارجى للتخلص منه، بالرغم من أن هذا الحكم انتهى منذ عام ١٨٧٨.

وفى هذا الخضم من التوتر الاجتماعى والسياسى بدأ الحزب الشيوعى أولى خطوات الإصلاح السياسى بعزل جينكوف من رئاسة الحزب فى ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ وتولى وزير الخارجية فى ذلك الحين بيتر ملادينوف منصب سكرتير عام الحزب الذى تحول الى «حزبا اشتراكيا» ونظم الانتخابات عام ١٩٩٠ ليكسبها بفارق ضئيل، مما مكن ملادينوف من تولى منصب رئيس الوزراء وتكوين حكومة اصلاحية^(٣٠).

وكما أن لكل قاعدة استثناء يؤكدها ولاينفيها، فقد كانت الاحداث فى كل من رومانيا وألبانيا مختلفة بعض الشيء عن السيناريو السابق، فقد تميزت حركة الإصلاح الديمقراطى فى رومانيا بدمويتها، وكانت الدماء تسير فى مجريين، دماء الشعب الرومانى تنحدر من رصاص قوات الأمن ضد المتظاهرين، وأخيرا دماء شاوشيسكو وزوجته الينا تعبيراً عن انتصار الديمقراطية فى نهاية المطاف، وكلا المجريين يعكسان النزعة الاستقلالية النسبية لبوخارست

ازاء موسكو طوال حكم شاولشيسكو الذى دام ٢٤ عام مما ساهم فى تشكيل قناعه لديه بامكانية وقوفه ضد الاصلاح الذى بدأ أساسا فى موسكو وانتقلت عدواه بدءا من عام ١٩٨٩ الى باقى دول وسط أوروبا^(٣١).

وقد بدأت حركة الاصلاح الديمقراطى فى رومانيا على يد القس توكش فى ديسمبر ١٩٨٨ حينما عارض اجراءات القمع ضد الأقلية المجرية فى رومانيا. وأيدته فى ذلك مظاهرات تضم مختلف الديانات والقوميات والأقليات الأخرى تعرضت لثيران قوات الأمن، وتدهور الموقف نتيجة لهذا، وأعلن الجيش انضمامه لصفوف المتظاهرين، ليصبح الجيش بذلك ضد البوليس ويستمر الصدام بشكل يومية بين طرفين مسلحين لأبناء شعب واحد الا أن الجيش نجح فى حسم الموقف لصالحه وتم اعدام شاولشيسكو فى ديسمبر ١٩٨٩ وتواكب مع ذلك نجاح التيار الاصلاحى فى الحزب الشيوعى الرومانى فى تكوين مجلس الخلاص الوطنى مطالبا بالاصلاح الديمقراطى وعين المجلس ايون اليسكو رئيسا للجمهورية، وبيتر رومان رئيسا للحكومة مع استمرار عناصر عديدة من النخبة الشيوعية المتشددة فى مواقعها^(٣٢).

أما البانيا، فقد كان استثناءها عن القاعدة أمرا طبيعيا فى ظل أحكام العزلة التى فرضتها على نفسها، وفى ظل ميلها نحو تفسير ماوتسى تونج للماركسية وفى ظل تخلفها وخشيتها من جيرانها.

فأمام المطالب الجماهيرية بالاصلاح قرر رمزا عليا اجراء اصلاحات عام ١٩٩٠ شملت الأخذ ببعض عناصر اقتصاد السوق، والتعدد الحزبى، إلا أن هذه الاجراءات لم تمنع الألبان من الهرب الى ايطاليا واليونان عام ١٩٩١ مما دفع رامز عليا الى اجراء انتخابات عامة نجح فيها الشيوعيين فى الاستمرار فى الحكم، الا أن هذه الحكومة استقالت أمام تصاعد المطالب بالتغيير فى يونيو ١٩٩١، وأجريت انتخابات عامة جديدة فى مارس ١٩٩٢ أسفرت عن فوز الديمقراطيين بنسبة ٦٥٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٢٦٪ للاشتراكيين، وتولى على أثرها سالى بريشا منصب رئيس الجمهورية خلفا لرامز عليا^(٣٣).

والخلاصة أن عملية التحول الديمقراطى بدأت فى دول وسط أوروبا فى وقت متزامن ووفق سيناريو واحد يعكس حقائق الموقف السياسى الذى تجسد فى الارتباط الرسمى والحكومة

بموسكو مقابل رغبة جماهيرية محمومة نحو الديمقراطية، نجحت الأحزاب الشيوعية عامة فى بلورتها فور قرار الكرملين برفع يده عن دول المنطقة التى فقدت أهميتها الاستراتيجية كمنطقة عازلة بين قلب اليابس السوفيتى من ناحية، والتحالف الأوروبى الأطلنطى من ناحية أخرى نتيجة نشر الصواريخ الأمريكية قصيرة المدى فى دول غرب أوروبا ونتيجة تطوير أبحاث مبادرة الدفاع الاستراتيجى.

ثالثاً: التحول نحو المفهوم القومى للدولة:

أدت التحولات الاقتصادية الديمقراطية فى وسط أوروبا الى تعميق الفوارق بين القوميات المختلفة التى تقطن المنطقة، بل وبين الجماعات الاثنية المختلفة التى تقطن الدولة الواحدة خاصة وأن الأحزاب التى ظهرت فى دول المنطقة دخلت الانتخابات - كما سبق الإشارة - فى ظل خبرة تنظيمية وسياسية محدودة للغاية، ودون اعداد كاف فضلا عن دعم الثقافة السياسية السائدة للمجتمع الشمولى وليس الديمقراطى^(٣٤).

زاد من خطورة هذا الوضع ان الاقتصاد والأمن أصبحا محور الحياة السياسية فى هذه الدول، وأن نقطة البدء كانت «مناهضة الحكم الشيوعى» وهو ما يفسر عملية الاحياء القومى بالمنطقة بأكملها فى خصم هذه التحولات، فرد الاعتبار لمؤيدى ثورة بيلسن بتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٢ وأحداث بولندا والمجر عام ١٩٥٦، واعادة كتابة تاريخ دول المنطقة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، والدعوة الى حماية أبناء الوطن المقيمين بالخارج، كلها لم تأتى من فراغ، وانما كانت تعبيراً عن واقع هذه الدول، وواقع الأحزاب الجديدة التى تشكلت حول رموز الحركة الوطنية كرد فعل مباشر على الحكم الشمولى المنهار وتاكيدا للهوية والذات القومية.

يؤكد ذلك دراسة برامج الأحزاب التى تشكلت فى دول المنطقة ودعايتها الانتخابية خلال الانتخابات العامة، ففى حين نجحت الأحزاب الاشتراكية فى صياغة برامج سياسة جديدة تتسم بالواقعية نتيجة تمتعها بالخبرة التنظيمية والسياسية التى اكتسبتها فى ظل الحكم الشمولى، فان باقى الأحزاب التى تكونت اعتباراً من عام ١٩٨٩ صادفت صعوبات عديدة لصياغة برامجها السياسية، ولذا فان الخطوط الفاصلة بين هذه الأحزاب وبعضها على مستوى

كل دولة على حدة واهنة للغاية، لدرجة أن الفروق بين برامج هذه الأحزاب وبعضها تكاد تتلاشى، وهو ما دفع ببعض الأحزاب الى التركيز على قضايا ومفاهيم شوفينية^(٣٥).

وبالرغم من الخطورة التي تجسدها الأحزاب القومية المتطرفة نتيجة وجودها على المسرح السياسي، إلا أن هذه الخطورة تزايدت في دول وسط أوروبا نتيجة احتياج أحزاب الأغلبية لهذه الأحزاب في كثير من الأحيان لتكوين الائتلاف الحكومي نتيجة عجز أي من هذه الأحزاب عن تحقيق أغلبية مطلقة تسمح لها بتشكيل الحكومة مما أكد حتمية الحاجة إلى وجود ائتلاف، وهو ما يتطلب ضرورة الاهتمام بمختلف الأحزاب المطروحة على الساحة - بما في ذلك الأحزاب القومية المتطرفة - حتى ولو كانت نسبة تمثيلها في البرلمان ضعيفة للغاية، وحتى لو كانت برامجها السياسية تتسم بالغموض وعدم الوضوح، وحتى لو كانت مفاهيمها ذات نزعة شوفينية^(٣٦)، فهذه النزعة لم تكن سوى تعبير عن «الأحياء القومي» المطلوب بل والمرغوب فيه في أعقاب انهيار النظم الشمولية بهدف تعبئة الجماهير حول قضايا ورموز قوية جديدة، تعكس طبيعة مرحلة التحول، والأفاق المنشودة من جانب، بقدر ما تعكس التخلي عن قضايا ورمز الارتباطات الاممية المنهارة من جانب آخر، وهي قضايا ورموز من المفترض أن تكون ذات جذور تاريخية محلية، وأن تكون ذات نزعة مناهضة للحكم الشمولي.

من هذا المنطلق فقد خاضت انتخابات بولندا عام ١٩٩١ حوالي ٢٩ حزبا سياسيا كان من بينهم ١٢ حزبا ذات أهمية خاصة لتشكيل الحكومة، بمعنى أنه لم يكن من الممكن تشكيل الحكومة بدون الحاجة إلى أي منها، وهو ما يعكس مدى ما يمكن أن تتعرض له البلاد من حالة عدم استقرار سياسي.

أما انتخابات عام ١٩٩٢ فقد شهدت عودة الشيوعيين للحكم - التحالف الديمقراطي اليساري - نتيجة حصوله على ٢٠.٤٪ من أصوات الناخبين مما مكّنه من الحصول على ١٧١ مقعد من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٦٠ مقعدا، وتلاه حزب الفلاحين البولندي - الذي كان أحد الأحزاب المسموح بها في ظل الحكم الشيوعي - يعد جناحا للتحالف اليساري - بنسبة ١٥.٤٪ من أصوات الناخبين، ١٢٢ مقعد بالبرلمان، مما مكن الحزبين معا من تشكيل

الحكومة بأغلبية حوالى ثلثى مقاعد البرلمان، ثم جاء حزب الاتحاد الديمقراطي - وريث التضامن - فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين وعدد ٧٤ مقعدا بالبرلمان بعد أن كانت نسبة تأييده فى انتخابات عام ١٩٩١ حوالى ١٢٫٣٪.

اضافة لذلك فقد دخل البرلمان أيضا التكتل الحزبى للرئيس فاليسا بنسبة ٥٫٤٪ من أصوات الناخبين وعدد ١٦ مقعدا بالبرلمان، اتحاد العمل - الجناح اليسارى للتضامن - بعدد ٤١ مقعدا (٧٫٢٪ من أصوات الناخبين) واتحاد القوميين لبولندا المستقلة بعدد ٢٢ مقعدا (٥٫٢٪ من أصوات الناخبين) وهو ما يبرز دور القوميين فى صفوف المعارضة البولندية، وهو نفس الدور الذى سبق وقام به حزب العمل الكاثوليكي بالبرلمان بعد انتخابات ١٩٩١، وهو دور يركز على أهمية البولنديين لبناء بلدهم ويشمل كراهية ضمنية للأجانب.

أما المجر فقد نجح التحالف الديمقراطى المجرى خلال انتخابات عام ١٩٩٠ فى الحصول على ٢٥٪ من أصوات الناخبين ليحتل ١٦٥ مقعدا بالبرلمان البالغ عدد مقاعده ٢٨٦ مقعدا، ثم جاء تحالف الديمقراطيين الأحرار فى المرتبة الثانية بنسبة ٢١٪ من الأصوات وعدد ٩٤ مقعدا بالبرلمان، ثم جاء حزب صغار الملاك فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪ من الأصوات و ٤٤ مقعدا ثم الحزب الاشتراكي - وريث الحزب الشيوعى - بنسبة ١١٪ وعدد ٢٢ مقعدا ثم اتحاد الشباب الديمقراطى بنسبة ٩٪ وعدد ٢٢ مقعدا ثم أخيرا الحزب الديمقراطى المسيحى بنسبة ٧٪ من الأصوات وعدد ٢١ مقعدا بالبرلمان.

وبالطبع نجح التحالف الديمقراطى فى تشكل الحكومة بالائتلاف مع كل من حزب صغار الملاك، والحزب الديمقراطى المسيحى الا أنه كان ائتلافا ضعيف لسببين: الأول رغبة حزب صغار الملاك فى الانسحاب من الائتلاف احتجاجا على بعض قرارات رئيس الوزراء جوزيف انتال، والثانى انقسام التحالف الديمقراطى على نفسه مما أسفر عن تشكيل حركة الطريق المجرى برئاسة استيفان شوركا عام ١٩٩٣ الذى كان نائب لرئيس التحالف الديمقراطى من قبل، وهى حركة يمينية متطرفة وذات اتجاهات قومية شوفينية.

وفى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٩٤ عاد الحزب الاشتراكي إلى الحكم بنسبة ٥٤٫١٪ من أصوات الناخبين وعدد ٢٠٩ مقعد، وتلاه الحزب الديمقراطى الحر بنسبة ١٨٫١٤٪ من

الأصوات وعدد ٧٠ مقعداً، ثم التجمع الديمقراطي بنسبة ٩٠.٩٪ وعدد ٢٧ مقعد، ثم حزب صفار الملاك بنسبة ٦٧.٤٪ من الأصوات وعدد ٢٦ مقعداً ثم الحزب المسيحي الديمقراطي بنسبة ٥٧.٥٪ وعدد ٢٢ مقعداً ثم حزب الشباب الديمقراطي بنسبة ١٨.٥٪ من الأصوات وعدد ٢٠ مقعد، ثم الحزب الزراعي والتجمع الليبرالي بنسبة ٢٦.٠٪ من الأصوات ومقعد واحد لكل منهما بالبرلمان.

وكانت عودة الحزب الاشتراكي الى الحكم بأغلبية كبيرة ترجع الى تدهور الأوضاع الاجتماعية نتيجة عملية الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن انقسام التحالف الديمقراطي على نفسه وأكدت هذه الانتخابات أهمية الأحزاب الصغيرة وبخاصة الحزب المسيحي الديمقراطي وحزب الشباب الديمقراطي، وهما حزبان لاتخلو برامجها من نزعة قومية يمينية.

أما في تشيكوسلوفاكيا فقد كان الوضع أكثر وضوحاً، حيث أدت العملية الانتخابية وتكوين الأحزاب السياسية الى تأكيد مظاهر الاحياء القومية وأدت في النهاية إلى فصل التشيك عن سلوفاكيا اعتباراً من أول يناير ١٩٩٣، ذلك لأن الناخبين خلال انتخابات عام ١٩٩٢ صوتوا عملياً لصالح ثلاثة برلمانات في آن واحد: البرلمان الاتحادي بمجلسيه ثم لأحد البرلمانين السلوفاكي أو التشيكي.

وأسفرت نتيجة الانتخابات عن تمثيل ستة أحزاب بالبرلمان التشيكي (ويتكون من ٢٠٠ مقعد) هي الحزب الديمقراطي المدني منشق عن التحالف المدني - بحصوله على ٣٠٪ من الأصوات وعدد ٧٦ مقعداً بالبرلمان، ثم الكتلة اليسارية - وريث الحزب الشيوعي - بنسبة ١٤٪ من أصوات الناخبين وعدد ٢٥ مقعد، وهو ما دفع رئيس الوزراء فاسلاف كلاوس الى تشكيل الحكومة بالائتلاف مع ثلاثة أحزاب صغيرة تنقسم برامجها بالتطرف القومي والنزعة الشوفينية.

أما البرلمان السلوفاكي - المجلس الوطني - فتكون من ١٥٠ مقعداً احتلتها خمسة أحزاب سياسية خلال انتخابات عام ١٩٩٢ بزعامة حركة سلوفاكيا الديمقراطية بحصولها على ٣٧٪ من أصوات الناخبين، ٧٤ مقعداً بالبرلمان، وهو الحزب الذي شكل الحكومة بالائتلاف مع الحزب القومي السلوفاكي (٨٪ من أصوات الناخبين، ١٥ مقعداً بالبرلمان) وحزب اليسار

الديمقراطي(ورث الحزب الشيوعي السلوفاكي وحصل على ١٥٪ من الأصوات وعدد ٢٩ مقعدا) وبالتالي كانت الحكومة السلوفاكية أكثر اتجاها نحو اليسار من مثيلاتها في التشيك مما أكد الحاجة نحو مزيد من الانفصال بين القوميتين ، وهو ما تم في النهاية، ولم يكن تحقيقه سوى انعكاس مباشر لتأثير عملية الانتخابات على البناء القومي للدولة.

أما بلغاريا ، فبغض النظر عن نتائج انتخابات عام ١٩٩٠ التي أسفرت عن عودة الشيوعيين للحكم (الحزب الاشتراكي البلغاري) نتيجة عدم اتاحة وقت كاف أمام الأحزاب عن الأخرى لتنظيم نفسها، ونتيجة سيطرته على الريف، فقد أكدت نتائج انتخابات أكتوبر ١٩٩١ نفس النتائج السابقة من حيث أهمية الأحزاب الصغيرة القومية اليمينية المتطرفة، فاتحاد القوى الديمقراطية حصل على ٣٤٪ من الأصوات وعلى ١١١ مقعد بالبرلمان (الذي يتكون من ٢٥٠ مقعد) وجاء الحزب الاشتراكي في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢٪ من أصوات الناخبين وعدد ١٠٦ مقعد بالبرلمان، مما أدى لاعتماد اتحاد القوى الديمقراطية على تأييد حركة الحريات والحقوق التي تمثل الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا، والتي حصلت على ٨٪ من أصوات الناخبين، وعلى ٢٣ مقعد بالبرلمان لتكوين الحكومة.

وجاءت انتخابات ديسمبر ١٩٩٤ لتعكس عودة الشيوعية للحكم نتيجة حصول الحزب الاشتراكي على ٤٣٪ من أصوات الناخبين وعدد ١٢٥ مقعدا بالبرلمان، وتلاه اتحاد القوى الديمقراطية بحصوله على ٢٤٫٢٣٪ من الأصوات وعدد ٦٩ مقعدا بالبرلمان ثم الاتحاد الشعبي - وهو تحالف يمثل يمين الوسط ويضم الحزب الديمقراطي المنشق عن اتحاد القوى الديمقراطية وحزب المزارعين بحصوله على ١٥٪ من الأصوات وثمانية عشرة مقعدا بالبرلمان ثم حركة الحقوق والحريات نسبة ٥٫٤٤٪ من الأصوات و ١٥ مقعدا بالبرلمان وأخيرا التجمع البلغاري لرجال الأعمال بحصوله على ٤٫٧٪ من الأصوات وثلاثة عشر مقعدا بالبرلمان.

وبالرغم من انخفاض النسل النسبي لحركة الحقوق والحريات نتيجة انخفاض عدد أعضائها بالبرلمان الا أن كافة الاحتمالات تشير الى حاجة الحزب الاشتراكي لتأييد الأحزاب الصغيرة وفي مقدمتها حركة الحقوق والحريات لتشكيل حكومة ائتلافية تتمتع باستقرار نسبي.

والخلاصة فى هذا المجال أن حكومات وسط أوروبا التى تشكلت بعد إجراء انتخابات عامة حرة تتسم بالضعف وعدم الاستقرار نظرا لاعتمادها على الائتلاف مع أحزاب صغيرة، فضلا عما تتمتع به هذه الأحزاب من نزعات يمينية متطرفة ذات اتجاهات قومية شوفينية، وكانت نشأت هذه الأحزاب طبيعية فى ظل مناهضة الحكم الشمولى من ناحية وفى ظل البحث عن الذات من ناحية أخرى مما أدى إلى بلورة قضايا ورموز محلية بحتة مما ساهم بصورة مباشرة فى تأجيج المشاعر القومية التى تنطوى على مضمون اثنى عنصرى يهدد بانفجار الموقف فى مختلف هذه الدول.

الفصل الثانى

مشكلات الأمن القومى

مقدمة:

يعد مفهوم الأمن القومى أحد المفاهيم الحديثة نسبيا فى علم العلاقات الدولية، فلم تتناوله نظرية العلاقات الدولية الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية^(٣٧)، ويقصد به حماية الدولة ونسيجها الاجتماعى ضد أى مخاطر تهددها أو قد تهددها سواء من الداخل أم الخارج^(٣٨).

وبالتالى فالأمن القومى للدولة يعتبر مفهوم شامل بمعنى أنه متعدد الأبعاد، إذ انه يتكون من أبعاد اقتصادية، وأخرى سياسية، وثالثة ثقافية، ورابعة اجتماعية، وخامسة عسكرية، وسادسة نفسية... الخ، وتفاعل هذه الأبعاد مع بعضها البعض يجسد حدود الأمن القومى المطلوب حمايتها والابقاء عليها ودعمها، وما الحديث عن السلاح الاقتصادى (الاغراق، المقاطعة، الحظر، استخدام الحصص، المديونية، الحواجز الجمركية... الخ) أو عن الغزو الثقافى أو عن الأقليات أو عن الحرب النفسية الا تجسيدا لهذه الأبعاد بصورة مختلفة.

ومن هذا المنطلق فالمفهوم نسبى بمعنى أن حدوده ومتطلباته، وعناصره تختلف من دولة لأخرى، بل أن الأهمية النسبية لكل عنصر على حده تختلف من دولة لأخرى وفقا لعوامل عديدة تشمل موقع الدولة، وموضعها، مواردها الاقتصادية، أسلوب ادارة هذه الموارد، تركيبها السكانى، شكلها الجغرافى، نسبة الأمية بين سكانها، قوتها العسكرية... الخ.

ويكفى فى هذا المجال المقارنة بين اسرائيل وروسيا القيصريّة مثلا، أو بين جنوب أفريقيا ويوروندى^(٣٩).

وبالتالى فالمفهوم نوطبيعية دينامية من ناحية ثالثة، فانه مفهوم يواكب التطور المستمر للحياة، والتطور العلمى والتكنولوجى الذى يشكل هذه الحياة خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار انعكاس التطور العلمى على العقيدة العسكرية للدولة والتاثير الحاسم لها على القوة العسكرية للدولة^(٤٠).

هذا التحديد لمفهوم الأمن القومي، وتحديد طبيعته، يبرز خطورة مشكلات وتهديدات الأمن القومي لدول وسط أوروبا خلال مرحلة التحول التي تمر بها حالياً، فهذه الدول تعاني من حالة تفكك اجتماعي نتيجة انتشار الأقليات فيما بينها، كما يتوافر قدر لا بأس به من العداوة التاريخية فيما بينها، بالرغم من سابق ارتباطها بحلف وارسو والكوميكون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات، إلا أنه كان ارتباط قسري أكثر منه طوعي مما أدى إلى «تأجيل» المشكلات وتجميدها بدلاً من حلها، فضلاً عن معاناتها من مشكلات حدودية عديدة ناتجة أساساً عن تسويات الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، فضلاً عن تعرضها لمشكلة مديونية خارجية حادة، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم.

إلا أنه سيتم التركيز على أكثر المشكلات الحاحية وهي المشكلات الناتجة عن عملية التطور التي تمر بها، وهي مشكلة التحول الاقتصادي، ثم مشكلة الفراغ الأمني وأخيراً مشكلة الأقليات القومية.

أولاً: مشكلة التحولات الاقتصادية

جاءت التحولات الاقتصادية في دول وسط أوروبا لتعكس سوء أداء وضعف فعالية الاقتصاد الاشتراكي خلال الثمانينات من ناحية، ولتتوكل مع التغييرات السياسية من ناحية أخرى، فلم يكن من الممكن أن يتم تحقيق لامركزية سياسية في ظل استمرار المركزية الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفسر محاولة أسرع هذه الدول بتحقيق التحول إلى اقتصاديات السوق بسرعة قد تتناسب مع خطورة الأبعاد، والآثار الاجتماعية المترتبة على عملية التحول^(٤١).

والغريب أن كلا من العاملين مساهماً بقوة - وإن لم يكن بقدر متساو - في صياغة مشكلات اقتصادية تهدد الأمن القومي لدول وسط أوروبا نظراً لانعكاساتها السياسية وهي المشكلات التي يمكن تلخيصها في البطالة، والحاجة الملحة لتحسين البنية الأساسية والمديونية الخارجية والتضخم، وهي المشكلات التي طرحت نفسها بقوة على جدول أعمال ومناقشات مؤتمر المراجعة للأمن والتعاون الأوروبي، وهي نفس المشكلات التي أدى الخلاف حول سبل

مواجهتها الى عجز المؤتمر عن اقرار الوثيقة الختامية الخاصة بالتعاون الاقتصادي، فصدر البيان الختامي للمؤتمر متضمنا سبل دعم التعاون بين هذه الدول وبعضها في مختلف المجالات السياسية والانسانية، والعسكرية والاجتماعية، فيما عدا المجال الاقتصادي^(٤٢).

فقد اهتم الاقتصاد الاشتراكي في هذه الدول بايجاد «وظيفة» وليس «فرصة عمل» لكل مواطن^(٤٣)، ولذا فقد اكتسبت الابعاد الاجتماعية للسياسة الاقتصادية في ذلك الحين بعدا بيروقراطيا أبعدها عن أهدافها الحقيقية، فاضحت الوظيفة غاية في حد ذاتها، بغض النظر عن «احتياج العمل» لها، وبغض النظر عن الأداء الشخصي، واكتسبت «ضمانات العمل» هالة قدسية دون تطويرها لتواكب التطورات الاجتماعية التي مرت بها هذه الدول، وكانت النتيجة أن الدولة ضمنت وظائف «لجيش من العاطلين لمؤسسات تمتعت بالدعم المالي من الحكومة» فتحوّلت بذلك من مؤسسات خاسرة اقتصاديا، أي أن تكلفة العملية الانتاجية بها فاقت سعرها في السوق الى مؤسسات رابحة سياسيا أي نجحت في تحقيق أهداف الخطة للدولة من الناحية النظرية^(٤٤).

وجاءت عملية الاصلاح الاقتصادي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لتضع حدا لهذا الوضع غير الاقتصادي، مما أدى الى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين والموظفين في ظل تحولات اتسمت بالحدة الاقتصادية، فوصلت نسبة البطالة في كل من المجر والتشيك وبولندا الى حوالي ١٠٪ من اجمالي قوة العمل مما زاد من الشعور بالاحباط فتحوّلت هذه القوة العاطلة اقتصاديا، الى قوة ضغط سياسية معارضة للتغييرات مما أدى الى فشل الأحزاب اليمينية في الفوز في ثانی انتخابات عامة حرة، والى عودة الأحزاب الشيوعية الى الحكم مرة أخرى، وهو ما حدث بالفعل حينما فشل التحالف الديمقراطي في المجر في انتخابات عام ١٩٩٤ التي حصل فيها على ٩٥٩٪ من أصوات الناخبين بعد أن نجح عام ١٩٩٠ في الحصول على ٢٥٪ من أصوات الناخبين، بينما حصل الحزب الاشتراكي على ٥٤٫١٪ من أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٤، بعد أن كان حاصلا على ١١٪ فقط من أصواتهم في انتخابات ١٩٩٠، وهو نفس ما حدث أيضا من قبل في بولندا، فقد شهدت انتخابات عام ١٩٩٣ عودة الشيوعيين للحكم نتيجة حصول التحالف الديمقراطي اليساري على ٢٠٫٤٪ من الأصوات بعد فشله في انتخابات عام ١٩٩١، وهو سيناريو قابل للتكرار في معظم دول المنطقة^(٤٥).

يزيد من حدة مشكلة البطالة انها تتم فى ظل عملية التحول الى اقتصاديات السوق التى تفرض تطبيق عملية الخصخصة، وهى عملية تتطلب تحقيق توازن داخل كل مؤسسة اقتصادية بين قيمة المنتج النهائى من ناحية، وتكلفة عناصر الانتاج من ناحية أخرى وهى العناصر التى تشمل العمل بما يشمله من قوى عامله، الأمر الذى يتطلب إعادة هيكلة قوى العمل فى هذه المؤسسات ويترتب عليه الاستغناء عن مزيد من العاملين^(٤٦).

هذا الطوفان من «العاطلين» يمكن أن يؤدي الى انفجار الموقف فى دول وسط أوروبا سواء بما يمثله من «تيار معارضه» للاصلاحات الحالية، أم نتيجة سعيه الى «الهجرة» بحثا عن فرص عمل فى الدول المجاورة مما يزيد من نمو الاتجاهات القومية الشوفينية المتطرفة من جانب، ويزيد من خطورة مشكلة الاقليات من ناحية أخرى.

أما من ناحية المديونية الخارجية فقد بدأت بالفعل فى ظل الاقتصاد الاشتراكي مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حينما ادركت قيادات دول وسط أوروبا أن التدهور مستمر فى اجمالى الناتج القومى مما يستدعى ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الغربية اللازمة لتحديث البنية الأساسية، والمؤسسات الاقتصادية، ونظرا لعدم توافر السيولة النقدية من العملة الأجنبية اللازمة لشراء هذه التكنولوجيا، فقد لجأت هذه الدول الى الاقتراض من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية - البنك الدولى، صندوق النقد الدولى - للحصول على هذه مديونية التكنولوجيا، أمله فى امكانية السداد فى المستقبل، فور تحسن الانتاجية وزيادة الصادرات، وبالتالي الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسداد هذه القروض وهو ما يفسر ارتفاع مديونية دول المنطقة فى نهاية الثمانينات وفقا للجدول التالى^(٤٧).

وزادت مشكلة المديونية خطورة نتيجة ارتفاع نسبة خدمة الدين^(٤٨) الى أصل الدين مما ساهم بشكل مباشر فى تبخر آمال دول المنطقة للتخلص من هذه المديونية بالرغم من تدفق المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبى، ومجموعة الدول السبع الى دول وسط أوروبا فى أشكال مختلفة وبرامج متعددة^(٤٩).

دول وسط أوروبا ١٩٨٨

الدولة	الاجمالي (بليون دولار)	نصيب الفرد (دولار)
بولندا	٢٨٩	١٠٠٠
المانيا الشرقية	٢٠٤	١٢٥٠
يوغسلافيا	٢٢٧	٩٦٠
المجر	١٧٧	١٨٠٠
بلغاريا	٦١	٨٢٠
رومانيا	٤٩	٩٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٥	٤٠٠

هذه المديونية الخارجية أدت إلى نتيجة سياسية غاية في الخطورة بالنسبة لدول وسط أوروبا، وتتمثل في تولد الشعور لدى المواطن الفرد بعجز الحكومة عن توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ذاتيا وضرورة الاعتماد على الخارج مما يزيد من تأجج المشاعر القومية اليمينية المتطرفة، خاصة وأن عملية الاصلاح الاقتصادي تتم على أيدي خبراء أجانب - سواء كانوا يمثلون دولا أم مؤسسات دولية كالبانك الدولي أو اللجنة الاقتصادية لأوروبا - نظرا لنقص الخبرة لدى دول المنطقة للتحويل الى اقتصاديات السوق.

تتوأكب هذه المشكلات - ازدياد البطالة وارتفاع المديونية الخارجية - مع مشكلة ثالثة ناتجة عن عملية التحويل الاقتصادي أيضا في هذه الدول وهي ارتفاع نسبة التضخم التي تراوحت عام ١٩٩٢ بين ١٨٪ - ٣٥٪ مما أدى لاتباع سياسات نقدية وضريبية جديدة استهدفت تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وقد بلغت نسبة التخفيض خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ لأكثر من ٥٠٪ في المتوسط، وزاد من خطورتها انها تتم في ظل الاسراع بعملية الخصخصة التي تتطلبها التحولات الاقتصادية نحو السوق الأمر الذي ساهم في المبالغة في تقييم أصول المشروعات المعروضة للبيع، وهو ما حدث في جميع دول المنطقة في البداية، فبالرغم من أن هذه المبالغة تعود في جانب منها الى نقص الخبرة اللازمة للتقييم، والى الرغبة في تحقيق ربح سريع من خلال هذه المبالغة في جانب آخر، الا أن التضخم وارتفاع نسبته في هذه الدول فرض نفسه فرضا على عملية تقييم أصول المشروعات مما حد من عملية الخصخصة وابطاء سرعة التحويل الى اقتصاديات السوق.

وقد أوضحت عملية التحول الى اقتصاديات السوق انها ذات أبعاد عديدة انسانية وتكنولوجية اولا واقتصادية اخيرا، وهذا التعدد يفرض صعوبات عديدة فى التحول بسهولة ويسر، وهو ما تعكسه تواضع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج القومى لهذه الدول، فقد وصلت هذه النسبة لأعلى معدلاتها فى كل من بولندا (٤٢٪) والمجر (٤٠٪) أما باقى دول المنطقة فمازالت دون ذلك بدرجات متفاوتة بالرغم من مرور خمس سنوات على عملية التحول.

والخلاصة أن التحول الى اقتصاديات السوق فرض مشكلات جديدة أدت بدورها الى تولد الشعور بالعجز والاحباط من تدخل «العنصر الأجنبى» فى شئون البلاد، فى ظل حقبة تميزت بطرح اجتماعى سلبي وعدم توافر آلية اقتصادية تسمح باستيعاب هذه المشكلات وتلك التطورات بالحسم، أو حتى بالتأجيل مثل الكوميكون الذى انهار وفشلت هذه الدول فى اقامة آلية بديلة له كانت - ومازالت - الضرورة تقتضيها.

ثانياً: مشكلة الفراغ الأمنى

كما وجدت دول وسط أوروبا نفسها فى مفارق طرق داخليا بعد الانهيار السوفيتى، فقد وجدت نفسها فى مفارق طرق خارجيا أيضا، فالاتحاد السوفيتى لم يكن مجرد دولة، ولم يقتصر انهياره على مجرد تغيير نظامه السياسى أو ايديولوجيته، وانما كان قوة عظمى بمختلف المقاييس، فقد ضحى بأكثر من ٢٢ مليون ليحقق النصر فى الحرب العالمية الثانية، ونجح فى اطلاق اول انسان الى الفضاء الخارجى، وكان تسليحه النووى يكفى لآبادة الكرة الأرضية عدة مرات، وكانت له كلمته المسموعة على المسرح الدولى، ولذا لم يكن غريبا على دول المنطقة أن تجد نفسها فى مواجهة مسرح دولى مختلف تماما عما سبق واعتادت مواجهته فقد تم حل حلف وارسو الذى سبق ووفر لهذه الدول غطاء أمنيا، واختلفت قواعد السلوك الدولى الذى اعتادت عليها هذه الدول وفى مقدمتها تصاعد قوى اليمين المتطرف، وتداعيات الوحدة الأوروبية عليها.

بالنسبة لحلف وارسو فقد سبق وانشئ عام ١٩٥٥ ونجح فى توفير قاعدة تفاوضية قوية للسوفيت، كما نجح فى توفير الأمن للدول الأعضاء، خاصة وأنه لم تمر مناسبة الا وسجل فيها

الحلف مواقفه وتوجهاته اذاعها من خلال اللجنة الاستشارية السياسية التي عهد اليها بالتشاور والتنسيق بين دول الحلف خاصة وأن جهوده انصبحت أساسا على دعم الأمن فى النطاق الأوروبى وفى ظل اكتفاء ذاتى من التسليح والتدريب والتنظيم^(٥٠)، الأمر الذى ساعد دول وسط أوروبا بصورة مباشرة فى تحديد مواقفها ازاء أى أزمة دولية بسهولة، ووفر لها اطارا مرجعيا لسياستها الخارجية.

الا أن العقيدة العسكرية للحلف تأثرت سلبا بما كان يحدث فى الاتحاد السوفيتى منذ بداية النصف الثانى للثمانينات، حينما اعلنت القيادة السوفيتية الأخذ بمفهوم «الكفاية المعقولة» بمعنى العمل على الإبقاء على التسليح عند مستوى معين يكفى الدفاع المأمون بدلا من تحقيق التفوق العسكرى، وهو المبدأ الذى اخذ به حلف وارسو خلال اجتماع اللجنة العسكرية للحلف فى بودابست عام ١٩٨٧ حينما دعت الى خفض القوات المسلحة والتسليح التقليدى فى أوروبا الى المستوى الذى يؤمن لكل طرف الدفاع عن نفسه، ولا يسمح له فى نفس الوقت بشن حرب مفاجئة ضد الطرف الآخر، أو مجرد القيام بأى عمليات هجومية بصفة عامة^(٥١) وكان مفهوم هذا التغيير أن العقيدة العسكرية للحلف اضحت ذات طابع دفاعى بحت وتستهدف تجنب الحرب بدلا من كسبها واعطاء أولوية للوسائل السياسية لضمان الأمن القومى للدول الأعضاء فى اطار الأمن الدولى ككل^(٥٢).

وقد ترتب هذا التعديل فى العقيدة العسكرية للحلف على تضاؤل الأهمية النسبية لفكرة المناطق العازلة، التى سبق واكسبت دول وسط وشرق أوروبا أهمية خاصة فى اطار السياسة الخارجية السوفيتية بوصفها منطقة عازلة بين غرب أوروبا والاتحاد السوفيتى، فضلا عن الاقرار بالحاجة إلى أهمية التشاور مع دول حلف شمال الاطلنطى، بل والتعاون معها لتحقيق الأمن، وهو ما يعنى ببساطة انتفاء الصراع بين الحلفين، ومن ثم انتفاء الحاجة لاستمرار حلف وارسو كجهاز دفاعى، نتيجة تخلى السوفيت عن التمسك باستمراره، وهو ما تم بالفعل فيما بعد حينما أعلن حل حلف وارسو نتيجة انسحاب الدول الأعضاء منه، دون ايجاد آلية بديلة، الأمر الذى عمق من ادراك دول وسط أوروبا بالفراغ الأمنى^(٥٣).

هذا الاعلان عن حل الحلف واكبه تغيير في قواعد السلوك الدولي بصورة أثرت سلبا على ادراك دول وسط أوروبا للمخاوف الأمنية التي تحيط بها، خاصة وأنها لم تكن مستعدة لكل هذه التغييرات فقد ادى انهيار الصراع الايديولوجى بين الشرق والغرب الى تحول النظام الدولى من التقسيم التقليدى القائم على شرق وغرب وعالم ثالث الى تقسيم ثنائى قائم على تقسيم افقى بين شمال صناعى متقدم، وجنوب نامى ينن تحت وطأة المديونية الخارجية وتصل فيه مستويات المعيشة الى درجة متدنية لايمكن وصفها بالانسانية فى كثير من الحالات، واكثر من ذلك فان تساؤل قيمة الايديولوجيا حل محله مفهوم جديد كان فى غاية الأهمية هو مفهوم الاعتماد المتبادل بين مختلف دول العالم نظرا لظهور نمط جديد من المشكلات العالمية التي تتعدى بطبيعتها الحواجز الحدودية، والاختلافات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مثل مشكلات البيئة، ونقل التكنولوجيا، والارهاب مما أكد أن الأمن القومى لايمكن أن يكون معادلة صفرية، بمعنى أن تحقيق الأمن القومى لدولة لايمكن أن يكون على حساب الأمن القومى لغيرها من الدول^(٥٤). كذلك استند حل المشكلات الدولية الى مبدأ جديد لم يكن معمولا به من قبل، الا وهو «توازن المصالح» بمعنى ضرورة أخذ مصالح مختلف الأطراف فى الاعتبار وحصول كل طرف على مكاسب تحقق أمنه شريطة الا يخل هذا الأمن بأمن الآخرين، على أن تتحدد هذه المصالح فى منظور تاريخى استراتيجى لايشير أى ادعاءات اقليمية، وليس فى منظور محدد زمانا ومكانا بما يعكسه من توازن مرحلى للقوى^(٥٥).

كذلك فقد برز «حق التدخل» كأحد القواعد الجديدة لهذا السلوك الدولى، بمعنى حق المجتمع الدولى فى التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى فى حالات معينة اذا ما كانت سياسات هذه الدولة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وذلك لاحتواء انعكاسات هذه الحالة من التهديد^(٥٦).

كذلك تاکدت قاعدة «عالمية حقوق الانسان» اى تزايد القبول العام لاحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ليس كموضوع وطنى داخلى فقط، ولكن كموضوع عالمى يتجاوز حدود السيادة القومية، فلم تعد الدولة مطلقة اليد فى التعامل مع مواطنيها فتكونت آليات للرقابة فى هذا المجال - مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية. ولجان الرقابة الاقليمية كرقابة افريقيا، أو رقابة الشرق الأوسط - وفى هذا الاطار شهد مفهوم حقوق

الانسان توسعا، فلم تعد هذه الحقوق تقتصر على تلك الواردة فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ وانما تجاوزتها لتشمل حقوقا اقتصادية وثقافية واجتماعية مثل التعليم والسكن والصحة والعمل، وحق المعرفة.

وفى ظل هذا التغيير لمجمل قواعد السلوك الدولى وجدت دول وسط أوروبا نفسها مدعوه الى التوافق مع القواعد الجديدة، وبصورة فردية وليست جماعية، الأمر الذى كان يستدعى ضرورة اعادة ترتيب أولوياتها، وصياغة أهدافها القومية، وتحديد أمنها القومى الا ان ذلك لم يكن امرا يسيرا لأن التغييرات كانت تتم بسرعة من ناحية، ولأن البيئة الدولية المحيطة بها فرضت عليها مزيدا من التحديات.

فقد تواكبت هذه التطورات مع الإسراع بخطى الوحدة الأوروبية حول النواه الفرنسية الألمانية، والسعى لتطوير اتحاد غرب أوروبا بموجب اتفاق ماستريخت، مما أكد وجود خلافات حول الصيغة المقترحة لتحقيق الأمن الأوروبى، ووجدت دول وسط أوروبا نفسها طرفا فى هذه الخلافات، فبينما عارضت الولايات المتحدة الصيغة الاستقلالية للأمن الأوروبى، فان دول الاتحاد الأوروبى تمسكت بتحقيق هوية أمنية أوروبية باعتبارها ركيزة للعمل الأوروبى وركيزة لاحتواء أى تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية فيما بينها بشكل سلمى، مما جعل دول وسط أوروبا تشعر بمزيد من العزلة السياسية والاقتصادية، فقد اختفى الاتحاد السوفيتى، وتم حل حلف وارسو، ومازالت عاجزة عن اللحاق بالوحدة الأوروبية، وحلف الأطلسى مازال مترددا فى توسيع نطاق عضويته ليشملها، مما جعلها تتطالب باقامة بنية أمنية جديدة تشمل جميع الدول الأوروبية، وتستوعب التغييرات الجذرية التى حدثت، وتدعم التطور الديمقراطى فى نفس الوقت(٥٧).

زاد من تدهور الوضع الأمنى لدول وسط أوروبا أن نفس الفترة شهدت صعود اليمين الأوروبى المتطرف، بما يعكسه من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية فى الكثير من الدول المجاورة، فبعد أن كانت فرنسا موطنى قدم لهذا الاتجاه، فاذا بالانتخابات المحلية والبرلمانية فى عدد من الدول الأوروبية مثل الدنمارك، والنمسا، والنرويج والسويد وروسيا تؤكد حصول الأحزاب اليمينية ذات النزعات الشوفينية على نسب كبيرة من الأصوات ونجاحها فى التمثيل فى البرلمان أضافة للمكاسب التى حققها نفس التيار من قبل فى كل من ايطاليا وألمانيا(٥٨).

أدى نمو هذا التيار فى دول غرب أوروبا، والتغيرات التى شهدتها دول وسط أوروبا داخليا إلى إمتداد هذا التيار إليها وهو تيار يقوم على ثلاثة عناصر مشتركة هى رفض الغير وهو ما تمثله سياسات هذه الأحزاب وشعاراتها تجاه مسألة الهجرة من الدول الأخرى، وزيادة درجة اغتراب المواطن الأوروبى فى بلده، وتأكيد فكرة إنعدام الأمن بمختلف مستوياته الفردية والجماعية والقومية.

وزاد من خطورة ذلك تصاعد نمو هذا التيار فى ألمانيا تحديدا خاصة فى ضوء السياسة الألمانية النشطة تجاه دول وسط أوروبا منذ بداية التسعينات، وهى الدول التى تعد فى إطار «المجال الحيوى الألمانى» تاريخيا، فبعد إعادة توحيد الألمانيتين لوحظ أن ألمانيا تأتى فى المرتبة الأولى بالنسبة لمعظم هذه الدول سواء من ناحية الاستثمارات الأجنبية فيها أم من ناحية حجم التعامل التجارى، أم من ناحية التبادل والتفاعل الثقافى اذ تعتبر اللغة الألمانية هى اللغة الأجنبية الأولى لآبناء هذه الدول مما يزيد من المخاوف الأمنية^(٥٩)، خاصة وأنه قد تاكد أن هذا التصاعد لليمين القومى المتطرف لم يكن حالة طارئة، وإنما أضحى تيارا اجتماعيا وسياسيا يضرب بجذوره فى أعماق التربة السياسية والثقافية الأوروبية، ليكشف بذلك عجز هذه الدول عن تقديم نموذج حقيقى يتسم بالانسجام الذاتى بين ما تطرحه وتسعى الى فرضه على قائمة القيم الثقافية والسياسية العالمية وبين ما تعيشه بالفعل ويموج فى أحشاء مجتمعاتها^(٦٠).

ثالثاً: مشكلة الأقليات:

يقصد بالأقليات القومية ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون لأصل قومى يختلف عن الأصل القومى الذى ينحدر منه غالبية السكان^(٦١)، وبالرغم من تأكيد الباحثين على أن إنتشار الأقليات القومية أمر طبيعى فى مختلف دول العالم فى القرن العشرين بغض النظر عن حجم أو طبيعة نظامها السياسى^(٦٢)، إلا أنه من المؤكد أن التركيب الاثنى لدول وسط أوروبا يعد تركيبا فريدا فى حد ذاته، بل انه يعتبر سمة مميزة للمنطقة اذا ما قورنت بغيرها من المناطق السكانية سواء فى باقى أوروبا أم فى العالم أجمع، ولعل هذا التركيب كان السبب الرئيسى الذى دفع برؤساء دول وحكومات منظمة الأمن والتعاون الأوروبى الى التأكيد على أهمية حقوق الانسان

فى ميثاق باريس عام ١٩٩٠ والتوسع فى شرح هذه الحقوق، وما يترتب عليها من التزامات قبل الحكومات من جانب، والتأكيد على حماية الهوية الاثنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية للأقليات القومية، وحماية حقوق المواطن المنتمى لهذه الأقليات دون أدنى تمييز من جانب آخر^(٦٣)، وهو اتجاه أكدته الدبلوماسية الأوروبية من خلال تخصيص مجموعة العمل الثالثة بالمنظمة لبحث الشئون الانسانية التى تشمل حقوق الانسان وحياته الاساسية والتسامح ومنع العنصرية ونهذ التمييز ومعاداة السامية والتعصب القومى ومشاكل الاقليات، والهجرة، والاقامة وانتقال الافراد... الخ، ومن خلال ادراج بند دائم على جدول اعمال جميع المنظمات الاوروبية يتناول الاقليات القومية ومشاكلها وإن اختلفت عناوين هذا البند.

وقد تزايد إدراك دول أوروبا عامة، ودول وسط أوروبا خاصة للمخاطر التى يمكن أن تترتب على انتشار الأقليات نتيجة عاملين هما تصاعد اليمين القومى المتطرف فى أوروبا عامة وفى هذه الدول خاصة، والانهار السوفيتى خاصة وأنه تواكب مع حل الاتحاد السوفيتى وانشطاره إلى خمسة عشر دولة وبداية اعادة رسم الخريطة السياسية لمنطقة وسط أوروبا، فاذا بدولتين تختفيان لتحل محلهما ٧ دول جديدة: فقد اختفت تشيكوسلوفاكيا لتحل محلها جمهوريتى التشيك والسلوفاك، كما إنشطرت يوغوسلافيا إلى خمس دول هى سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا اضافة لصربيا والجبل الأسود، بل أن مخاطر الانشطار مازالت قائمة نتيجة للتركيب الاثنى والقومى لجمهورية البوسنة والهرسك^(٦٤).

يزيد من حدة هذه المخاطر المترتبة على إنتشار الأقليات القومية بالمنطقة أن التطور السياسى لدول وسط أوروبا لا يمكن فصله عن وجود هذه الأقليات وتاريخها والمؤشر الرئيسى على ذلك أنه بعد عامين فقط من تناول ميثاق باريس لمسألة الاقليات جاء إعلان قمة هلنسى ١٩٩٢ ليقر بوضوح أنه بالرغم من انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظم الشمولية وتضاؤل دور الأيديولوجيا التى قامت عليها هذه النظم، وبالرغم من الأخذ بالديمقراطية كأساس للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى دول المنطقة إلا أن ميراث الماضى مازال مسيطرا مما أدى إلى مشكلات خطيرة واحباطات^(٦٥).

والراجع أن عملية إعادة رسم الخريطة السياسية لنول المنطقة قد أعادت إلى الأذهان خبرة الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من واقع سياسى جديد مغايرا لأهداف ومصالح الامبراطوريات الرئيسية التى قام عليها توازن القوى فى أوروبا فى ذلك الحين، فقد أنهارت أربع امبراطوريات أوروبية هى العثمانية، والنمسا والمجر، والبروسية والروسية، وظهرت مجموعة دول صغيرة شملت يوغوسلافيا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وهو ما لم تكن أيا من هذه الامبراطوريات تؤيده، إضافة لوجود أقليات قومية متعددة فى دول المنطقة كانت تمثل حاجزا جغرافيا وبشريا أمام التوسع الروسى من الشرق، والهيمنة الألمانية من الغرب^(١٦).

وحتى يمكن التعرف على أبعاد مشكلة الأقليات فى دول وسط أوروبا تجدر الإشارة إلى أن سكان هذه المنطقة يشكلون حوالى ٢٠٪ من اجمالى سكان أوروبا، وينتمون لأكثر من خمسة عشر قومية مختلفة، بينما فى شرق المنطقة (كومونولث الدول المستقلة والبلطيق) فان ٨٦٪ من السكان ينتمون لثلاث قوميات رئيسية، وحوالى ٦٠٪ من السكان ينتمون لقومية واحدة، وفى غرب أوروبا نجد أن الفرنسيين والالمان والايطاليين والبريطانيين يمثلون ٧٠٪ من اجمالى سكان المنطقة.

وبالرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة للأقليات القومية فى المنطقة فإنه يمكن القول بأن الأقليات المجرية فى دول المنطقة تبلغ حوالى أربعة ملايين موزعة أساسا بين رومانيا (٢ مليون)، سلوفاكيا (٦٠٠ ألف)، فيفودنيا (٦٠٠ ألف) بينما الأقلية البلغارية تبلغ حوالى ١,٤ مليون نسمة موزعة أساسا على يوغوسلافيا (٦٠٠ ألف)، ورومانيا (نصف مليون) أما الاقلية البولندية فتبلغ حوالى ٢,٥ مليون نسمة موزعة أساسا بين المانيا (مليون) وروسيا (نصف مليون) وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، أما الأقلية الرومانية فتبلغ حوالى ١,٥ مليون نسمة موزعة بين روسيا (٤٠٠ ألف) ويوغوسلافيا (٢٠٠ ألف) وبلغاريا (١٥٠ ألف) ثم المجر وتشيكوسلوفاكيا، أما الأقلية الالبانية فيبلغ عددها حوالى مليون شخص موزعة بين يوغوسلافيا (نصف مليون) وإيطاليا (٢٠ ألف) واليونان وتركيا، أما الأقلية التشيكية والسلوفاكية فتبلغ حوالى مليون شخص موزعة بين المجر (ربع مليون) ويوغوسلافيا (ربع مليون) ورومانيا^(١٧).

كذلك فان تعقيد المشكلة يتضح بصورة أكثر وضوحا اذا علمنا ان بولندا تشمل ٧ أقليات قومية مختلفة تمثل ٣٠٪ تقريبا من حجم السكان، كما أن جمهورية التشيك والسلوفاك تشملان ٦ أقليات قومية تمثل ٣٥٪ من اجمالي عدد السكان، بينما يقطن المجر ٥ أقليات قومية تمثل ١٥٪ من السكان، ورومانيا تشمل ١٢ أقلية تمثل ٢٩٪ من اجمالي السكان، وبلغاريا تضم ثمانية أقليات قومية تمثل ١٦٪ من السكان والباينا تشمل ثلاثة أقليات قومية رئيسية تمثل ١٠٪ من اجمالي سكان البلاد^(٦٨).

ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تكون أكبر الأقليات في المنطقة من روسيا والمانيا ثم اوكرانيا، وهو ما يثير مخاوف هذه الدول، فروسيا تعاني من مشكلات داخلية عديدة، قد تدفعها للقيام بمغامرة خارجية لاثبات الذات ولعلاج ألامها الداخلية والمانيا توحدت وتقوم بدور رائد - مع فرنسا - داخل الاتحاد الأوروبي يثير حفيظة الحلفاء قبل الأعداء.

هذه الأبعاد المختلفة لإنتشار الأقليات في المنطقة تعكس عدة حقائق، أولها أن أكبر ثلاث دول من حيث السكان - بولندا، رومانيا ويوغوسلافيا السابقة - تقطنها حوالي ٥٥٪ من اجمالي سكان المنطقة وتضم حوالي ٧٥٪ من الأقليات بالمنطقة بأكملها وهذا يعني أنه لا يمكن لايا من دول المنطقة الإدعاء بأنها لا تعاني من مشكلة قومية، فضلا عن أن باقى دول المنطقة تعتبر دولا صغيرة من حيث عدد السكان وبالتالي فان أمنها القومى معرض للاختراق بصورة دائمة ما لم تجد حماية في ظل ترتيبات أمنية دولية كتلك التي وفرتها اتفاقيات فرساي لحماية حقوق الأقليات بعد الحرب العالمية الأولى، أو كتلك التي وفرها النظام الدولي واقعيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هذا التنوع الاثنى له مخاطره داخليا وخارجيا على الأمن القومى لدول المنطقة، فمن الناحية الداخلية^(٦٩) فان التعدد الاثنى والقومى يضعف من التكامل الاقتصادي بمعنى أن مشاركة القوميات المختلفة في الناتج القومى الاجمالي للدولة لا تتسم بالتوازن والاستقرار مما يؤدي إلى اضطراب انتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة من ناحية، وإلى محاولات التمييز بين أبناء الوطن الواحد من ناحية أخرى.

كذلك فإن هذا التعدد الاثنى والقومى قد يضعف من التكامل بمعنى وجود فجوة بين السيطرة الفعلية، والسيطرة القانونية للدولة نتيجة رفض بعض الاقليات لقوانين الدولة خاصة وأن معظم الاقليات تقطن المناطق الحدودية بين دول المنطقة فضلا عما يؤدي اليه من ضعف التكامل القيمى والسلوكى الذى يتجسد فى غياب قواعد عامة أو إجراءات متفق عليها لحل عملية الصراع فى المجتمع، إضافة لما قد يؤدي اليه من ضعف للتكامل بين النخبة الحاكمة والجماهير المحكومة، وقد يصل التباعد بينهما الى حد العصيان والتمرد.

أما من الناحية الخارجية فعادة ما يؤدي وجود الاقليات القومية إلى إثارة المشاعر القومية والتطلع إلى إما التمتع بنمط من الاستقلالية كالحكم الذاتى بانماطه المختلفة، أو إستغلال دولة أخرى للاقليات القومية لاثارة القلاقل داخليا أو لتشجيع الانفصال، وهو أسلوب سبق واتبع قبيل الحرب العالمية الأولى، أو للتدخل فى شئون الغير بدعوى حماية الاقليات(٧٠).

يزيد من هذه المخاطر أنها تتم خلال مرحلة هامة من مراحل تطور الدولة القومية وما تنطوى عليه من مفهوم السيادة، فلم تعد الدولة اليوم مطلقة اليد فى التعامل مع رعاياها، فلم تعد حقوق الإنسان مسألة داخلية بحتة، وإنما أضحت عنصرا رئيسيا من عناصر التفاعل الدولى، وتقييم سلوك الدول، ويكفى للدلالة على ذلك تصريح وزير خارجية المجر - رئيس منظمة الأمن والتعاون الأوروبى - بأن تدخل المنظمة لحل مشكلة الشيشان ينبغى أن يقوم على دعامتين: الوحدة الاقليمية لروسيا، وانتهاكات حقوق الانسان التى لا تعتبر مسألة روسية داخلية وهو ما أيدته فيه اندريه كوزيزيف وزير الخارجية الروسى.

والخلاصة فى هذا المجال أن للأمن القومى مشكلاته الحادة فى نول وسط أوروبا ولا فرق بين كون بعض هذه المشكلات حديثة وناتجة عن التطور السياسى والاقتصادى الذى تمر به هذه الدول منذ بداية عقد التسعينات، وبعضها الآخر موروثا يضرب بجنوره فى أعماق تاريخ المنطقة، ولا تعتبر هذه الدول مسئولة عنه تماما، فهذه المشكلات - قديمها وحديثها - لها آثارها السلبية على حماية الأمن القومى لهذه الدول فضلا عن أن طبيعة العلاقات بين دول المنطقة لا تسمح واقعيا فى الوقت الراهن بتطوير نمط من أنماط التعاون تطويرا ذاتيا لحل مثل هذه المشكلات، وما تطرحه من سلبيات، وهو ما يفرض على النظام الدولى عبئا جديدا، فضلا عما يعانیه من أعباء ناتجة عن عملية التحول التى يمر بها من جانب، وطبيعة المرحلة الانتقالية التى يجسدها فى الوقت الراهن.

الفصل الثالث

سياسات الأمن القومي لدول وسط أوروبا

مقدمة

خلص الفصل السابق من الدراسة إلى وجود ثلاث مشكلات حادة وعاجلة تواجه الأمن القومي لدول وسط أوروبا وهي:- أزمة التحول الاقتصادي، والفراغ الأمني، وأزمة الأقليات وزاد من خطورة هذه المشكلات ما طرحه الواقع السياسي من آثار أقلت بظلالها القاتمة على هذه المشكلات الثلاث سواء من حيث تصاعد دور قوى اليمين القومي المتطرف، أو تعثر عمليات التحول الاقتصادي أو إنفجار أزمة الأقليات بصورة عنيفة كما حدث في يوغوسلافيا السابقة، أو بصورة أكثر سلما كما حدث في تشيكوسلوفاكيا، أم بصورة هادئة تنذر بأزمة محتملة مثل مشكلة الأقلية المجرية في رومانيا أو الأقلية الرومانية في روسيا.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فاذا بمؤتمر القمة للأمن والتعاون الأوروبي - الذى عقد فى بودابست فى ديسمبر ١٩٩٤ - يشهد مواجهة ساخنة بين كل من الرئيس الأمريكى كلينتون والرئيس الروسى يلتسين حول احتمالات توسيع نطاق العضوية لدول حلف شمال الأطلسى، فبينما رفض الرئيس الأمريكى الاعتراف بأى معارضة يمكن أن تطرحها أى دولة - فى اشارة واضحة لروسيا - ضد توسيع العضوية، فاذا بالرئيس الروسى يؤكد عزم بلاده على استمرار معارضتها لإنضمام دول وسط أوروبا لهذا الحلف قبل إنضمام روسيا ذاتها، لما يمكن أن تمتلئه هذه الخطوة من تهديد لأمن وإستقرار روسيا، ثم إذا بالمؤتمر ذاته يفشل فى تبني قرار حول البوسنة نظرا لاستخدام روسيا لحق الفيتو، وأخيرا وليس آخرا، تنفجر أزمة الشيشان.

هذه الأحداث الثلاث - المواجهة الأمريكية الروسية، وفشل تبني قرار حول البوسنة والهرسك، وأزمة الشيشان - والتي وقعت فى غضون شهر واحد أعادت إلى الأذهان فكرة الهيمنة الروسية، وجسدت أمام دول وسط أوروبا قدرهم الذى تشكل بفعل تفاعل التاريخ مع الجغرافيا بصورة فريدة، قدرهم فى أن يكونوا منطقة فصل، لا وصل، بين الدب الروسى من ناحية - أوروبا الموحدة حول المحور الالمانى الفرنسى، منطقة تتكون من عدد كبير - نسبيا -

من الدول الصغيرة جغرافيا وسكانيا وذات تركيب إثني متنوع، منطقة حاجزة بين تكتلين سياسيين كل منهما ذات امكانيات اقتصادية رهيبية، وذات عمق جغرافي استراتيجي وثقل سكاني يندر أن يتوافر في غيرهما باستثناء محدود للغاية، تكتلين سياسيين شكلا بالفعل تاريخ أوروبا، بل وتاريخ العالم دون أدنى مبالغة^(٧١).

والواقع أن إدراك دول وسط أوروبا لموقعها وتاريخها يعد ادراكا عميقا للغاية، وقد أسهم بصورة مباشرة في صياغة سياسات الأمن القومي لهذه الدول وهي السياسات التي اتبعتها لمواجهة أزمات الأمن القومي التي تئن منها.

وبالرغم من إمكانية تقسيم هذه السياسات وفقاً لعدة معايير مختلفة، إلا أن أنسب هذه التقسيمات للدراسة الحالية ذلك التقسيم القائم على مستوى تطبيق وتنفيذ هذه السياسات، والذي بموجبه يمكن تقسيم سياسات الأمن القومي لدول وسط أوروبا إلى سياسات في الإطار الثنائي، وسياسات الإطار الاقليمي وسياسات الإطار الدولي.

أولاً: سياسات الأمن القومي في الإطار الثنائي:

يقصد بذلك سعى دول المنطقة فرادى إلى عقد اتفاقيات مع دولة من دول الجوار الجغرافي، يتم بموجبها وضع ترتيبات أمن تسمح بمواجهة مشكلات الأمن القومي الثلاث أو بعضها على الأقل وفقاً لكل حالة على حدة.

وعادة ما تستند هذه الاتفاقيات إلى عدد من المبادئ القانونية الهامة التي يعترف بها المجتمع الدولي، وتكتسب درجة عالية من الاستقرار والعمومية مثل مبدأ المعاملة بالمثل، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والامتناع عن تشجيع الحركات الانفصالية أو تأييدها.

ويأتى في مقدمة هذا النمط من الاتفاقيات ما تطلق عليه دول المنطقة «الاتفاقيات الأساسية» "Basic Treaties" وهو نمط من الاتفاقيات يحدد المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ومثالها الاتفاقية المجرية الروسية^(٧٢).

وعادة ما يدرج بند فى هذه الاتفاقيات يتناول حقوق الأقليات التابعة للدولتين والالتزامات الواجبة على الدول المستقبلية لها، مثل حق الاقلية فى إستخدام لغة الدولة الأم، وحققها فى إنشاء مدارس لابنائها، وحققها فى الاحتفال بالرموز والمناسبات الثقافية للدولة الأم، وحماية تراثها، مقابل التزام الدولة المستقبلية بحماية هذه الحقوق وصيانتها من خلال عدم التمييز ضد هذه الأقلية مدنيا، وجنائيا وسياسيا، ومقابل الالتزام بالوحدة الاقليمية لهذه الدولة.

وبالرغم من أهمية عقد مثل هذه الاتفاقيات أثر تحول دول وسط أوروبا إلى النظام الديمقراطي منذ بداية التسعينات بهدف إعادة صياغة العلاقات بين هذه الدول وبعضها بعد التخلص من الهيمنة الروسية، ويهدف تسوية المشكلات المعلقة منذ الحقبة الاشتراكية - كانسحاب القوات الروسية من دول المنطقة، والأضرار التى ألحقها هذه القوات بالبيئة طوال فترة وجودها، والأسلحة والمعدات والمنشآت التى خلفتها بعد انسحابها، الا أن الواقع يشير إلى صعوبة التوصل الى عقد مثل هذه الاتفاقيات، فطوال السنوات الخمس الماضية منذ بدء عملية التحول فلم يتم سوى توقيع اتفاقية واحدة بين روسيا والمجر فى إطار إعادة ترتيب الأوضاع بالمجر بعد الانسحاب الروسى منه، وما زالت الاتفاقية المجرية الرومانية، والاتفاقية المجرية السلوفاكية موضع مفاوضات حتى الآن.

والواقع أن صعوبة عقد مثل هذه الاتفاقيات يرجع إلى عدة أسباب أهمها عدم التوازن فى مصالح دول المنطقة بمعنى أن ما تقدمه الاتفاقية للطرفين يتسم بعدم التوازن فعلى سبيل المثال تسعى المجر إلى عقد اتفاقية من هذا النمط مع رومانيا، فيلاحظ أن الأقلية المجرية فى رومانيا تصل لأكثر من ٢ مليون نسمة أى حوالى ٢٠٪ من اجمالى سكان المجر، بينما نجد أن الأقلية الرومانية فى المجر لا تتعد مائة ألف شخص فلا يمثلون نسبة يعتد بها من سكان رومانيا.

هذا الاختلال فى توازن المصالح بين دول المنطقة يفسر الأسباب الكامنة وراء حماس بعض الدول لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات وعدم اهتمام البعض الآخر بالتوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات، وفى هذا المجال تعد المجر أكثر دول المنطقة حماسا لعقد هذه الاتفاقيات، خاصة فى ظل تفاعل عدة عوامل أخرى منها النمو السلبى للسكان فى المجر، وكبير حجم الأقليات المجرية فى الخارج

إذا ما قورن باجمالى عدد سكان البلاد وانتشار هذه الأقليات فى عدد من الدول المجاورة، بينما تعد بولندا ورومانيا أقل دول المنطقة حماسا لعقد هذه الاتفاقيات بحكم كبر تعداد سكانها، وعدم معاناتها من مشكلة سكانية بنفس المعنى المتوافر فى المجر، وضالة حجم اقليتها اذا ما قورن بالعدد الأصلى لسكان البلاد.

كذلك فان طبيعة الاتفاقية تعد من أسباب عدم التوصل اليها، فهذه الاتفاقيات بطبيعتها تعد شاملة، بمعنى أنها تقن العلاقات بين الدولتين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية بما تنطوى عليها من مشكلات يتطلب تسويتها وقتا طويلا، فضلا عن ضرورة تحقيق اتساق وتوازن بين هذه المصالح وبعضها وهو أمر يصعب تحقيقه فى وقت قصير فى ضوء ما أسفرت عنه تسويات الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية من تعديلات عديدة فى الحدود السياسية لدول المنطقة مما أدى إلى سيادة الشعور بالإحباط والرغبة فى تجاوزه فى أن واحد مما يدفع إلى التشنج فى صياغة مطالب كل طرف نظرا لخطورة تقديم أى تنازل، وما يمكن أن يؤدي إليه من آثار داخلية وخيمة.

أيضاً من أسباب صعوبة التوصل إلى عقد مثل هذه الاتفاقيات فى الوقت الراهن ما تمر به هذه الدول من عمليات تحول تتطلب التركيز أولاً على الداخل بهدف إعادة تنظيم اقتصادياتها، وقرار العلاقة بين السلطات فى إطار التعددية السياسية، وقرار مبدأ المسؤولية الدولية والاعتراف به خارجياً، فى ضوء اختفاء بعض دول المنطقة سياسياً - مثل المانيا الشرقية - وانشطار البعض الآخر إلى عدة دويلات، واعتراف بعض هذه الدويلات بمسؤولية الدولة الأم، وعدم اعتراف البعض الآخر بهذه المسؤولية مما يزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاقية بصدد مشكلات ذات جذور تاريخية ترفض أطرافها - أو بعضها على الأقل - الاعتراف بمسئوليتها عنها.

أضافة لذلك فان مشكلة الأقليات فى منطقة وسط أوروبا تعد مشكلة دولية نظرا لتعدد الأقليات فى كل دولة من دول الإقليم، إضافة لتشابك مصالح هذه الأقليات مع الدول الأم، والدول المستقبلية فى وقت واحد، مما يعنى أن الحل لا بد وأن يكون دولياً أيضاً اذا ما أريد له

الاستقرار، فأى تسوية فى إطار ثنائى ستكون قاصرة عن تحقيق هذا الاستقرار فى المنطقة، فالاتفاقية الروسية المجرية مثلا تحل المشكلة بالنسبة للأقلية الروسية فى المجر، ولكنها تظل قاصرة عن حل نفس المشكلة بالنسبة للأقليات الرومانية، والبولندية، والألمانية واليوغوسلافية فى المجر، كما أنها تحل مشكلة الأقلية المجرية فى روسيا دون باقى الأقليات الأخرى، ولذا فإن أى حل ثنائى لا يحول دون الحاجة الملحة لتوقيع اتفاقية دولية تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأقليات، ومختلف دول المنطقة.

لمجمل الاعتبارات السابقة تظل الجهود الثنائية لدول المنطقة لحل مشكلة الأقليات بصفة خاصة ومشكلات الأمن القومى بصفة عامة قاصرة عن تحقيق أهدافها، ولا تتعد فى مجملها مجرد التشاور، ولم تحقق بالتالى أى نتائج ايجابية لحل هذه المشكلات بخلاف التأكيد على أهمية حلها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها، اتساقا وميثاق الأمم المتحدة، وقيم معايير النظام الدولى الجديد الأخذ فى التشكيل والتكوين.

وقد تم التأكيد على أهمية الوسائل السلمية لحل مشكلات الأمن القومى فى الإقليم من خلال تعديل العقيدة العسكرية لمختلف دول المنطقة على نحو سيفصل فيما بعد، وهو الأمر الذى مهد فيما بعد لترتيبات الأمن القومى على المستوى الاقليمى.

ثانياً: سياسات الأمن القومى على المستوى الاقليمى:

مما تقدم يتضح أنه لم يكن متوقعا أن تؤدى الجهود الثنائية لأكثر مما حققته بالفعل وهو مجرد الالتزام بحل مشكلات الأمن القومى لدول المنطقة بأسلوب سلمى، وهو الالتزام الذى مهد الطريق نحو تعاون أوسع سواء فيما بين دول المنطقة وبعضها أو فيما بينها وبين دائرة أوسع تشمل أوروبا بأكملها.

وكانت الخطوة الأولى ضرورة تعاون دول المنطقة فيما بينها، وقد أسفرت هذه الخطوة عن إقامة عدد من التنظيمات الإقليمية بعضها حكومى مثل مبادرة وسط أوروبا ومجموعة فيشجراد، وبعضها الآخر غير حكومى مثل تجمع الكاريبى والألب وتجمع الأديرياتيک وبعضها الثالث ذات صبغة غير رسمية مثل قمة وسط أوروبا وبالرغم من اختلاف عضوية هذه التنظيمات

وتباينها، وبالرغم من اختلاف الأولويات التي تسعى الى تحقيقها، وبالرغم من اختلاف طبيعة هذه التنظيمات، الا أنها جميعاً جاءت نتاجاً لتفاعل رياح التغيير التي هبت على منطقة وسط وشرق أوروبا منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات.

فقد أقيمت مبادرة وسط أوروبا عام ١٩٨٩ بمبادرة من المجر وإيطاليا والنمسا ويوغوسلافيا ثم إنضمت إليهم فيما بعد كل من تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٠، وبولندا عام ١٩٩١^(٧٣)، وكان هذا التجمع ذات صبغة اقتصادية، فقد استهدف تأكيد رغبة دول وسط أوروبا في التعايش السلمى وتحقيق أقصى درجة ممكنة من التعاون الاقتصادى من خلال إقامة مشروعات فى مختلف المجالات بين نظم سياسية ذات توجهات مختلفة، ولذا فقد بدأ التجمع بإيطاليا التي تتمتع بعضوية حلف شمال الاطلسى، والمجر التي كانت تتمتع فى ذلك الحين بعضوية حلف وارسو، والنمسا المعروفة بالحياد، ويوغوسلافيا بوصفها دولة رائدة من دول عدم الانحياز.

ولمبادرة وسط أوروبا جهازين أساسيين لاتخاذ القرار ومتابعته، الأول مؤتمر القمة الذى يعقد مرة واحدة سنويا على مستوى رؤساء الحكومات لتحديد الأولويات وإعطاء التوجيهات اللازمة لدفع التعاون بين الدول الأعضاء، والثانى مؤتمر وزراء الخارجية الذى يعقد مرتين سنويا لتقييم ما تم إنشاؤه من مشروعات وما ينبغى إقامته منها لتنفيذ توجيهات مؤتمر القمة، ولايحول ذلك، بالطبع دون عقد اجتماعات دورية لمجموعات العمل سواء على مستوى الخبراء أم على المستوى الوزارى للوزراء المختصين كلما دعت الضرورة.

ولا يوجد للمبادرة سكرتارية دائمة إلا أنه إزاء اتساع نطاق التعاون وتعدد المشروعات التي تنفذها المبادرة، فقد أنشئت عام ١٩٩٢ سكرتارية مؤقتة فى إطار البنك الأوروبى للتعمير والتنمية للقيام بدراسات الجدوى وبحث سبل تمويل المشروعات المطروحة، وتدير هذه السكرتارية لجنة تسيير تتكون من الدول الأعضاء والبنك.

ولتحقيق التعاون بين دول المجتمع فى مختلف القطاعات تكونت ثلاث عشر مجموعة تعمل تحت اشراف الوزراء المختصين فى مجالات البيئة، وتبادل المعلومات، والاتصالات والطاقة، والثقافة، والتعليم، والتعاون الفنى، والزراعة، والاحصائيات، والنقل، والمواصلات، والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، ومواجهة الكوارث، وتعد هذه المجموعات اجتماعات دورية على مستوى الخبراء ثم الوزراء المختصين، وترفع تقاريرها إلى مؤتمر وزراء الخارجية الذى يبحثها ويرفعها بدورة إلى مؤتمر القمة.

وبالتالى فهذا التجمع يهدف إلى تنويع الفوارق بين دول المنطقة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق درجة أعلى من التكامل فيما بين دول الإقليم مما يحد من المخاطر التى تتعرض لها هذه الدول، وتقييم فعالية هذا التجمع خلال السنوات الخمس الماضية يؤكد أنها تستهدف حل مشكلات الأمن القومى للدول الأعضاء من خلال تحقيق درجة أكبر من هذا التكامل والاندماج الأوروبى فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وما طرأ على دول المنطقة من تغييرات، وبالتالى فإنها مكتملة لمختلف مؤسسات التكامل الأوروبى كالاتحاد الأوروبى واتحاد غرب أوروبا، وحلف الأطلسى وايست منافسة أو بديلة لها.

وبالرغم من أهمية هذا التجمع، وأهمية المشروعات التى ينفذها فى مختلف المجالات، إلا أنه يواجه عددا من العقبات التى تحد من فعاليته، وأولى هذه العقبات تتمثل فى تباين الانتماءات السياسية للدول الأعضاء، فكما سبق الإيضاح فايطاليا عضو فى الاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسى، وهذه العضوية تفرض عليها التزامات لا تعانى منها دول أخرى فى التجمع مثل بولندا والمجر، كذلك فإن كرواتيا ترتبط اقتصاديا واجتماعيا وعنصرىا ببلجراد وهذا الارتباط يفرض عليها التزامات لاتعانى منها دول أخرى كالنمسا وايطاليا مثلا، بل أن تباين ارتباطات الدول أعضاء المبادرة قد تتضارب مما يؤثر سلبا على تحقيق الهدف الذى من أجله أقيم التجمع.

وثانى هذه العقبات يتمثل فى تباين مستوى النمو الاقتصادى للدول الأعضاء، ويزيد من هذه الاختلافات انهيار مجلس المساعدة والمعونة (الكوميكون) الذى سبق وتولى تنسيق السياسات الاقتصادية لدول شرق ووسط أوروبا، وعدم وجود آلية بديلة له وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مجالات التعاون المختلفة فيما بين الدول الأعضاء، فقد اتسم هذا التعاون بعدم التوازن بين مختلف المجالات، فقد كان التعاون ضعيف فى مجالات البيئة، والطاقة والاتصالات وهى المجالات التى تحتاج لاستثمارات ضخمة وتكنولوجيا متقدمة، بينما حقق هذا

التعاون قدرا محدودا من النجاح فى مجالات الزراعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة، فى حين أنه حقق قدرا أكبر من النجاح فى مجالات الثقافة، والاعلام، والعلوم، والنقل، والهجرة.

وثالث هذه العقبات يتمثل فى طبيعة الموضوعات التى تطرح نفسها على التجمع فبالرغم من أن التجمع ذات صبغة اقتصادية أساسا، إلا أنه لا بد وأن يتعرض لمشكلات غاية فى الحساسية مثل مشكلة الأقليات والأزمة اليوغوسلافية وهى مشكلات تتباين مصالح دول التجمع نحوها، فعلى سبيل المثال بينما تعتبر كل من سلوفاكيا والتشيك وجمهورية صربيا والجبل الأسود أن مشكلة الأقليات مشكلة داخلية لا ينبغى لدول أخرى التدخل فيها، فإن دولا أخرى مثل المجر والنمسا وإيطاليا ترى أنها مشكلة دولية تستدعى ضرورة تقنين أوضاع الأقليات حتى لا تنفجر المنطقة نتيجة التعصب القومى والاثنى، مع وجود خلافات فيما بين الدول الثلاث حول مفهوم «حقوق الأقليات».

ورابع هذه العقبات هيكلية، وهى ذات شقين، الشق الأول أن عددا من الدول المجاورة تطالب بالانضمام للتجمع مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء ورومانيا وبلغاريا ومولدافا وألبانيا، وبطبيعة الحال فإن منح هذه الدول عضوية التجمع سيؤثر سلباً على فعاليتها، الأمر الذى أدى إلى تفجر خلافات بين الدول الأعضاء حول منح العضوية للدول المجاورة، مما ترتب عليه السماح لكل من مولدافا وألبانيا بالمشاركة فى مجموعات العمل المتخصصة على المستوى الفنى فقط، بينما تكونت لجنة اتصال لبحث سبل التعاون مع الدول الأخرى دون منحها العضوية.

أما الشق الثانى فينبع من طبيعة التطورات التى تمر بها دول وسط أوروبا ذاتها، فقد طالبت برلمانات هذه الدول بضرورة تكوين لجنة برلمانية للتجمع تتركز فيها السيادة العليا للتنظيم اتساقا وطبيعة الدور القوى الذى تمارسه برلمانات هذه الدول فى إطار التحول التعددية، وهو ما أدى إلى خلافات بين مؤتمر وزراء الخارجية الذى يؤكد على أهمية الاتصالات البرلمانية دون منح اللجنة البرلمانية أى صلاحيات سياسية أو رقابية وبين اللجنة البرلمانية من جهة أخرى التى أعلنت عن تشكيلها عم ١٩٩٤ وتطالب بدور فعال^(٧٤).

ولكن بالرغم من هذه العقبات الا أن للتجمع أهميته التي يكتسبها من المشروعات التي يقوم بتنفيذها بالفعل وتنوعها ونتيجة عضوية كل من ايطاليا والنمسا اللتان تقوما بضبط ايقاع التعاون بين دول تخلصت حديثا من الحكم الشمولى ودول أخرى افتقدت من قبل خبرة التعامل الدولى فى وقت تميل فيه الولايات المتحدة الامريكية إلى ضرورة حل مشكلات المنطقة قبل السماح لنولها بالانضمام للركب الأوروبى الأطلنطى.

أما مجموعة فيشجراد فانها تجمع حكومى آخر أنشئ عام ١٩٨٩ أيضاً بالاتفاق بين المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، وكان الهدف من تكوينها سياسيا بالدرجة الأولى لتنسيق سياسات أكثر دول وسط أوروبا تقدما فى مجالات حماية الحدود، ومكافحة التهريب والمخدرات والارهاب، والتعاون فى المجالات الانسانية وحماية حقوق الأقليات.

وليس للتجمع سكرتارية دائمة، وانما يكتفى بعقد اجتماعين سنويا على مستوى الوزراء للتشاور وتبادل المعلومات، وبالرغم من نجاح هذا التجمع فى التغلب على العديد من المشكلات التي تواجه أعضائه، الا أنه لوحظ مؤخرا عدم حماس جمهورية التشيك للاستمرار فى التجمع^(٧٥)، وعدم اهتمام سلوفاكيا بالمناقشات التي تتم فى إطاره، وربما يرجع هذا لاختلاف أولويات السياسة الخارجية للدولتين بعد انفصالهما، فضلا عن الطبيعة الفنية الخاصة للموضوعات محور الإهتمام.

إضافة لهذين التجمعين الحكوميين، يوجد تجمعين آخرين، غير حكوميين يستهدفان دعم العلاقات بين دول المنطقة، وهما تجمع الكاريبى والالب، وتجمع الأديراتيك وكلاهما تجمع لمحاافظات المنطقتين حيث تعقد اجتماعات دورية للمحافظين ورؤساء الجامعات بهذه المحافظات بهدف تنشيط التعاون فيما بينها، وبالرغم من أنه لا توجد سكرتارية دائمة لأيا من التجمعين، الا أن سكرتارية المعهد الكاريبى الأوروبى الموجود فى مدينة ديبروسن المجرية يقوم بتنظيم الاجتماعات والإشراف على برامج التعاون وتنظيم العلاقات داخل كل تجمع.

وبالرغم من تزايد دور وأهمية المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، وبالرغم من نجاح التجمعين فى تحقيق تقدم فى بعض مجالات التعاون وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين الجامعات المختلفة، الا انهما يواجهان عقبات تحد من فعاليتهما، وأهمها اختلاف نطاق

استقلالية المحافظات من دولة لأخرى، وما تعاني منه دول وسط أوروبا من مشكلات اقتصادية تنعكس بصورة مباشرة على نشاط وتعاون المحافظات.

إضافة لما تقدم فقد أنشئ عام ١٩٩٢ تنظيم جديد غير رسمي هو قمة وسط أوروبا الذي يتكون من رؤساء دول المجر والمانيا والنمسا والتشيك وسلوفاكيا، وهو تجمع لا علاقة له بمبادرة وسط أوروبا، ويعقد اجتماعا واحدا سنويا يخصص لمناقشة موضوعين يتعلقان بدور وسط أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مثل دورها في تحقيق الاندماج الأوروبي، ودورها في حل مشكلة الأقليات، ومستقبل أوروبا عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من أهمية هذا التجمع إلا أن عدم وجود سكرتارية دائمة وطبيعته غير الرسمية تحد كثيرا من فعاليته، ولذا فمن غير المستبعد أن يكتسب هذا التنظيم صبغة رسمية في المستقبل خاصة في ضوء التجاور الجغرافي للدول الأعضاء، وما يربط بينهم من روابط اقتصادية وعلاقات تجارية.

ويلاحظ على التعاون الاقليمي في وسط أوروبا أنه يستهدف الحد من الخلافات بين دول المنطقة عن طريق زيادة حجم التعاون وتنشيطه فيما بينها، ولعل أنشط هذه التنظيمات الإقليمية في تحقيق ذلك مبادرة وسط أوروبا بالرغم مما تصادفه من معوقات.

كما يلاحظ كذلك تعدد هذه التنظيمات بالرغم من تكوينها في فترة وجيزة وهو ما يعكس عمق ادراك هذه الدول لمشكلات الأمن القومي وإصرارها على مواجهتها، إلا أن هذا التعدد يعكس - من ناحية أخرى - ادراك هذه الدول لعجز أي من هذه التنظيمات عن تحقيق الهدف المرجو منه، وهو ما يشير إلى احتمال إعادة النظر في هذه التنظيمات لتطويرها بصورة تجعلها أكثر فعالية في تحقيق أهدافها، ويزيد من حاجة هذه الدول إلى التعاون الدولي لتحقيق أمنها.

ثالثاً: سياسات الأمن القومي على المستوى الدولي:

كما سبق الايضاح فقد سعت دول وسط أوروبا الى اتباع سياسات تحقق أمنها القومي على ثلاث مستويات، ثنائي واقليمي ودولي وإذا كانت هذه السياسات على المستويين الأول والثاني يمكن أن تتم بقدر أكبر من الاستقلالية ووفقاً لظروف دول المنطقة بالدرجة الأولى فإن

سياسات الأمن القومي على المستوى الدولي لم يكن متوقعا لها أى نجاح دون أن تأخذ فى اعتبارها تأثير النظام الدولي بما ينطوى عليه من قيم ومعايير، وما يشمله من قوى فاعلة، ومنظمات لها ثقلها وأهميتها^(٧٦).

وبالفعل فقد أخذت دول وسط أوروبا بقيم ومعايير النظام الدولي بدءا من عام ١٩٨٧ من خلال تغيير عقيدتها العسكرية التى كانت قائمة على ضرورة تحقيق تفوق أو على الأقل مساواة فى القوة العسكرية لحلف وارسو مع القوة العسكرية لحلف الاطلنطى ضمانا لكسب أى حرب يمكن أن تنشأ - بما فى ذلك القوة النووية - فى ظل حتمية الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية وحتمية انتصار الاشتراكية فقد تبنت هذه الدول عقيدة عسكرية جديدة ذات طبيعة دفاعية تستهدف الإبقاء على القوات المسلحة عند حدها الأدنى أى عند الحد اللازم لصد أى عدوان خارجى وتحقيق الدفاع المأمون بدلا من كسب الحرب مع السعى الدائم لتجنب أى حرب، وهو ما استدعى قيام هذه الدول بإجراء تغييرات عديدة فيما يتعلق بقواتها المسلحة مثل تخفيض عددها، وإعادة انتشارها، وتخفيض ميزانية الدفاع، وتحويل عدد من مصانع الانتاج الحربى إلى الانتاج المدنى، وإعادة صياغة العلاقة بين النظام السياسى والقوات المسلحة بما يسمح بفرض رقابة مالية وسياسية على القوات المسلحة، وإعادة صياغة العلاقة بين المجتمع المدنى والجيش بما يسمح بارتباط الجيش بالمجتمع بوصفه جزءا منه^(٧٧).

لقد مهدت هذه التحولات الداخلية فى دول وسط أوروبا الطريق نحو اتباع سياسات للأمن القومى على المستوى الدولى من خلال منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ومنظمة حلف شمال الاطلنطى والاتحاد الأوروبى، بوصفها أكثر المنظمات الأوروبية قدرة على توفير غطاء أمنى واقتصادى لها، وأكثرها قدرة على تحقيق الاندماج الأوروبى بما يسمح بقيام كيان أوروبى موحد يحول دون تفاقم مشكلات الاقليات أو أزمات التحول الاقتصادى أو الأحساس بالعجز الأمنى.

وقد شهدت منظمة الامن والتعاون الأوروبى^(٧٨) أولى خطوات دول وسط أوروبا نحو تحقيق أمنها، وقد ساعد دول المنطقة على ذلك عاملين أساسيين هما عضوية هذه الدول فى المنظمة منذ أنبثاقها عام ١٩٧٥ وانضمامها للوثيقة الختامية لهلسنكى عام ١٩٧٥، مما وفر لها أرضية

مشتركة للحوار مع باقى الدول الأوروبية الأطلنطية، وإدراك دول المنظمة لعمق التغييرات التى جاءت بها حقبة التسعينات، وأثارها المختلفة وما يمكن أن تؤدى إليه من مخاطر.

فقد سبق والتزمت دول وسط أوروبا بالمبادئ الواردة فى وثيقة هلسنكى ١٩٧٥ لتنظيم العلاقة بين الدول الأوروبية وبعضها بعد تطبيق سياسة الوفاق الدولى بين الشرق والغرب، مثل احترام حقوق السيادة الوطنية، والامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بصورة تتعارض وميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بعدم انتهاك الحدود الدولية أو السعى لتعديلها واحترام السلامة الإقليمية والوحدة الجغرافية للدول الأعضاء، والتعهد بحل المنازعات بالطرق السلمية، ووجوب احترام حقوق الانسان، والتعهد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، وتأكيد أهمية التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى، وكلها مبادئ من المؤكد أنها تمهد الطريق نحو تحقيق الأمن الأوروبى بصورة سلمية^(٧٩).

وفور التغييرات المتلاحقة فى الاتحاد السوفيتى عقدت قمة باريس ١٩٩٠ للأمن والتعاون الأوروبى، وهى القمة التى رحبت بهذه «التغييرات التاريخية» التى أنهت عهد المواجهة والانقسام بين شطرى القارة، ودعت إلى ضرورة تأكيد التعاون القائم على الاحترام بين دول القارة لتحقيق أولويات والتزامات المؤتمر التى حددها ميثاق باريس فى احترام حقوق الانسان، وإقامة الديمقراطية وحكم القانون، واتباع اقتصاديات السوق بما تتطلبه من آليات، وما تنطوى عليه من قيم ومعايير ومفاهيم مع التأكيد على أن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال التفوق العسكرى، وإنما من خلال خفض مستويات التسليح بمختلف أنواعه فى أوروبا واتباع اجراءات جديدة للأمن وبناء الثقة^(٨٠).

ثم جاءت قمة هلسنكى عام ١٩٩٢ تأكيداً لما جاء فى ميثاق باريس من حيث خطورة وأهمية التغييرات التى تواجه أوروبا فى ظل استمرار بعض قيود الماضى مما دعى إعلان القمة إلى إعادة تأكيد قيم ومعايير ومبادئ الأمن والتعاون الأوروبى فى مواجهة التحديات الخطيرة التى عبرت عن نفسها بوضوح تام فى المجال الاقتصادى وحدثت من نتائج سياسات الإصلاح الاقتصادى وفى مجال حقوق الانسان التى إعتبرها الاعلان حقاً للمجتمع الدولى وليست حقاً من حقوق السيادة الوطنية أو الشؤون الداخلية لأى دولة. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى

ضرورة تنسيق جهود مختلف المؤسسات الأوروبية والأطلسية لتحقيق الأمن الأوروبي مثل الاتحاد الأوروبي، والناو، واتحاد غرب أوروبا، ودعا مجموعة السبعة ومجموعة الأربع والعشرين لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي فى دول وسط أوروبا^(٨١).

وإستكملت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ذلك بالتأكيد على أهمية إقامة آليات للدبلوماسية الوقائية بشقيها الإيجابى المتمثل فى منع الصراعات والسلبيات المتمثل فى ادارة الأزمات حال نشوبها وذلك من خلال إقامة آليات للتعاون مع القوات المسلحة لى أطراف ثالثة فى أى نزاع يقع داخل نطاق الأمن الأوروبى، ومن خلال دعم العلاقة مع الأمم المتحدة وكافة مؤسسات الأمن الأوروبى ودعم التنظيمات الإقليمية الأوروبية^(٨٢).

وكان إسهام دول وسط أوروبا أوضح ما يكون خلال قمة بودابست ١٩٩٤ وبالتحديد فى تبنى مشروع اتفاقية المنظمة بشأن مشكلة الأقليات، وفى تبنى مدونة السلوك وفى إقامة نموذج للأمن الشامل والعام فى أوروبا للقرن الحادى والعشرين، خاصة فى ضوء ظهور صراعات جديدة بدلا من القديمة، وانتشار الإرهاب، والحاجة إلى تأكيد موقع المؤسسة العسكرية فى ظل النظم الديمقراطية ودور هذه المؤسسة فى دعم التحولات الديمقراطية^(٨٣).

وكان هذا الإسهام وراء إستحداث المنتدى الاقتصادي الذى استهدف دعم التحولات الاقتصادية فى وسط أوروبا واحتواء الآثار السلبية المترتبة عليها والمشكلات الاجتماعية الناتجة عنها سواء فى إطار التعاون فيما بين الدول الأعضاء وبعضها، أم بالتعاون بين دول وسط أوروبا والمنظمات الاقتصادية والنقدية ذات الصلاحية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبنك الأوروبى^(٨٤) للتنمية واستحداث منصب مفوض سامى الأقليات القومية وتبنى مشروع الاتفاقية الخاصة بعلاج مشكلة الأقليات بالرغم مما يشوب مواقف هذه الدول من خلافات بشأنها، فالتعامل على المستوى الدولى يتطلب الالتزام بالمواقف الأكثر احتراما من قبل أكبر عدد ممكن من الدول والتخلى عن المواقف المتطرفة^(٨٥)، واستحداث منتدى التعاون الأمنى لمناقشة اجراءات بناء الثقة والحد من التسلح ودعم التشاور وتبادل المعلومات لتحقيق الأمن، وبحث سبل الحد من مخاطر المنازعات فى القارة الأوروبية^(٨٦).

هذه الآليات تزيد من دور دول وسط أوروبا لتحقيق أمنها القومى بالتعاون مع باقى الدول الأعضاء فى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ويسمح لها بطرح وجهات نظرها ورؤيتها فى الأمن الأوروبى وما يواجهه من تحديات وما يثيره من أزمات.

أما بالنسبة لحلف شمال الأطلنطى وبالرغم من ادراكه لطبيعة التغييرات التى تأخذ مجراها فى أوروبا^(٨٧) إلا أن دول وسط أوروبا واجهت مشكلة حادة فى طرح رؤيتها لهذه التغييرات على الحلف، حيث أنها لم يسبق لها التمتع بعضويته من قبل، وحينما رغبت فى الحصول على هذه العضوية واجهت مشكلتين منعتها من الحصول عليها، أولها رغبة الحلف فى الإبقاء على نطاق العضوية الحالى حفاظا على فعاليته^(٨٨)، والاعتراض الروسى على انضمام هذه الدول للحلف قبل روسيا نفسها مما يزيد من عزلة روسيا فى أوروبا^(٨٩).

إلا أن مشكلة العضوية أمكن التغلب عليها من خلال إقامة مجلس التعاون لشمال الأطلنطى^(٩٠) الذى يضم الدول الأعضاء بحلف شمال الأطلنطى^(٩١)، وجميع الدول التى سبق وتمتعت بعضوية حلف وارسو، بما فى ذلك الدول المنبثقة عن إنشطار الاتحاد السوفيتى^(٩٢) إضافة لفنلندا كمراقب، ومشاركة كل من النمسا والسويد وفرنلندا فى المجموعة المؤقتة للتعاون فى حفظ السلام المنبثقة عن المجلس وهو المجلس الذى أوكل إليه إجراء مشاورات دورية حول الموضوعات المتعلقة بالأمن بما فى ذلك الصراعات الإقليمية والمنازعات الدولية^(٩٣).

وقد أتاح المجلس الفرص للدول المشاركة من غير الأعضاء بالحلف بالاجتماع مرة كل شهرين على الأقل مع مجلس الحلف ولجنته السياسية، كما أتاح لهم الفرصة للاجتماع باللجنة الاقتصادية الحلف لمناقشة ميزانيات الدفاع وبحث العلاقة بين الأمن والتطور الاقتصادى.

كذلك أتاح المجلس الفرصة للدول المشاركة من غير الأعضاء لعقد اجتماع سنوى مع اللجنة العسكرية للحلف على مستوى رؤساء الأركان بهدف تبادل المعلومات والزيارات بين كبار القادة العسكريين، وعقد ندوات ومؤتمرات تتناول دور القوات المسلحة فى الدول الديمقراطية، والتعليم والتدريب العسكرى.

يتم هذا التعاون فى المجال العسكرى اضافة إلى الاجتماع السنوى للدول غير الأعضاء مع لجنة الاعلام والشئون الثقافية للحلف والذى يستهدف التعاون فى البرامج الاعلامية للحلف مثل طبع الكتب وتنظيم المؤتمرات والندوات وتبادل المنح التدريبية.

وقد أسفر هذا التعاون بين دول وسط وشرق أوروبا ناحية وحلف شمال الأطلسى من ناحية أخرى عن اقرار قمة الحلف فى يناير ١٩٩٤ لبرنامج «المشاركة من أجل السلام» الذى يستهدف توسيع نطاق التعاون فى المجالين السياسى والعسكرى للدول الأوروبية، وفقا لظروف ورغبة كل دولة من خلال التشاور معها حول المخاطر التى تهدد الأمن، والوحدة الإقليمية، والاستقلال السياسى^(٩٤).

وقد أوضحت قمة بروكسل ١٩٩٤ لدول الحلف أن أهداف هذا البرنامج هى تحقيق أكبر قدر من الشفافية فيما يتعلق بعمليات التخطيط للأمن القومى والميزانيات العسكرية، وضمان فرض رقابة ديمقراطية على القوات المسلحة وزيادة قدرات القوات المسلحة واستعدادها للمشاركة فى عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ودعم التعاون العسكرى مع حلف شمال الأطلسى من خلال التخطيط والتدريب المشترك وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، والمشاركة فى عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدات الانسانية وقت الأزمات مما يساهم فى النهاية فى توسيع نطاق العضوية بالحلف^(٩٥).

وبالرغم من أن المشاركة من أجل السلام يمثل حلا وسطا بين رغبة الدول أعضاء الحلف فى الإبقاء على النطاق الحالى للعضوية حفاظا على فاعليته، وبين رغبة دول وسط وشرق أوروبا فى الانضمام للحلف بوصفه أكثر المنظمات الأوروبية قدرة على توفير غطاء أمنى لها، إلا أنه برنامج يقف عند حدود التعاون فى مجالات محددة ولا يرقى إلى توفير غطاء أمنى للدول المشاركة التى تسعى حاليا إلى مطالبة مجلس الحلف بتحديد جدول زمنى تنضم بموجبه للحلف.

أما الاتحاد الأوروبى فبالرغم من أهميته، إلا أن دول وسط وشرق أوروبا عجزت عن استخدامه لتحقيق أمنها، نتيجة عدم تمتعها بعضويتها، ونتيجة اختلاف الشروط الاقتصادية

اللازمة للانضمام، الا أن ذلك لم يحل دون بلورة الاتحاد لبرنامج مساعدات وتعاون اقتصادى مع هذه الدول لدعم مسيرة الاصلاح الاقتصادى دون الالتزام بموعد محدد للسماح لهذه الدول بالانضمام إلى الاتحاد.

مما تقدم يتضح أن سياسات الأمن القومى لدول وسط أوروبا تواجه أزمة نتيجة إنفجار نمط جديد من المنازعات والمشكلات والصراعات السياسية فى ظل غياب آلية فعالة لكبح جماح هذه الصراعات، وحل تلك المنازعات، وفى ظل التغييرات أدت إلى تقليص قوة ودور القوات المسلحة، وهو ما دفع دول المنطقة إلى السعى للبحث عن سبل للانضمام إلى منظمات الأمن الأوروبى، الا أن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح حتى الآن بصفة عامة، وان كان اسهام هذه الدولة من خلال منظمة الأمن والتعاون الأوروبى أكبر وأوضح مما هو عليه الوضع بالنسبة لحلف شمال الأطلنطى والاتحاد الأوروبى.

الخاتمة

رسمت الدراسة فى فصولها الثلاثة صورة لما آلت اليه الاوضاع فى نول وسط أوروبا بعد الانهيار السوفيتى، بما فى ذلك ابعاد التحولات التى تأخذ مجراها حالياً، والمشكلات التى تواجه هذه الدول ومساعدتها للتخلص من هذه المشكلات وقد اوضحت الدراسة ان المرحلة الحالية التى تمر بها هذه الدول مرحلة انتقالية بمعنى أن بعض مؤسسات وآليات وثقافة المجتمع الشمولى مازالت قائمة بالرغم من ضخامة التغييرات التى تتم، الى جانب بعض مؤسسات وآليات المجتمع الديمقراطى الذى تستهدف هذه الدول اقامته، فضلاً عن ان المرحلة الانتقالية بطبيعتها لاتساعد على اقامة ترتيبات دائمة أو علاقات ثابتة، مما يفرض صعوبات عديدة سواء للتنبؤ باتجاهات التغيير ام بالتعامل على الواقع السياسى الذى تفرضه هذه الدول. وبالرغم من ذلك فقد اكدت الدراسة عدداً من الاقتراحات بشأن سياسات الامن القومى لدول وسط أوروبا فى التسعينات والتى يمكن ايجازها فيما يلى:-

أولاً: ان عملية التحول السياسى والاقتصادى التى تمر بها هذه الدول قد ساهمت فى بلورة ازمات الامن القومى التى تعاني منها دول المنطقة، بمعنى أن هذه الازمات لم تكن وليدة عملية التحول، التى كانت بمثابة عامل مساعد ساهم فى تأكيد حدة هذه الازمات وأكد اهميتها ومخاطرها، وما يمكن ان تؤدى اليه من تداعيات خطيرة ليست لدول المنطقة فقط بل لمجمل الدول الأوروبية عامة، فالتحول من النظام الشمولى القائم على الحزب الواحد، والرأى الواحد، الى النظام الديمقراطى القائم على التعدد الحزبى والتنافس فى الانتخابات من اجل الوصول الى السلطة قد الهب المشاعر القومية، وساهم بالتالى فى اعادة تشكيل اليمين القومى المتطرف، واكسبه صبغة مؤسسية مستقلة، وفتح امامه قناة شرعية دستورية للتمثيل فى البرلمان، مما أكد اهميته على الخريطة السياسية فى ظل عدم نجاح أى حزب فى الحصول على الأغلبية البرلمانية اللازمة له لتشكيل الحكومة، وبالتالي اكد الحاجة لتحقيق ائتلاف حاكم بالتعاون والتنسيق مع الاحزاب الصغيرة التى يأتى فى مقدمتها. أحزاب اليمين القومى المتطرف.

وبالرغم من أن نول غرب أوروبا تشهد تصاعداً لثقل اليمين القومى المتطرف، الا أن الاختلاف بين الحالتين كبير، ففى غرب أوروبا جاء تصاعد هذه القوى فى ظل استقرار سياسى

اقتصادي واجتماعي، وفي ظل وجود مؤسسات راسخة قادرة على استيعاب مخاطر هذه القوى التي برزت في سياق تطور تاريخي يحد من مخاطرها، بينما في دول وسط أوروبا تصاعدت أهمية هذه القوى في ظل حالة انتقالية تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بل والاضطرابات الاجتماعية، وفي ظل غياب مؤسسات سياسية تسمح باستيعاب مخاطرها وما يمكن أن تؤدي إليه من تداعيات.

كذلك فإن التركيب الاثنى والديموجرافي لدول غرب أوروبا مختلف تماما عن مثيله في دول وسط القارة التي تعاني من مشكلة الاقليات والتعدد الاثنى مما يزيد من مخاطر قوى اليمين المتطرف فيها اذا ما قورنت تلك المخاطر بما يمكن أن يحدث في دول غرب أوروبا التي تتسم بدرجة عالية من التكافل الديمقراطي والتماسك الاجتماعي، خاصة وان المد الديمقراطي في دول وسط أوروبا كان لا بد وان يذكر مطالب مختلف الاقليات داخل هذه الدول، إضافة لبلورة مطالب اخرى كرد فعل على البرامج السياسية للحزب القومية المتطرفة، مما أكد خطورة مشكلة الاقليات وأكد بالتالي الحاجة الملحة لضرورة التصدي لها.

كذلك فإن الطبيعة الانتقالية المؤقتة للمرحلة الحالية التي تمر بها هذه الدول قد اوضحت الحاجة الى تكاتف جميع القوى والاتجاهات السياسية في الاسهام لوضع الترتيبات النهائية التي تأمل ان تسود النظام السياسي والاقتصادي لدول الاقليم فور الانتهاء من المرحلة الانتقالية، وهو ما يفسر ضخامة عدد الاحزاب السياسية التي تشكلت فور اعلان الانتقال الى نظام التعدد الحزبي، وصعوبة ايجاد فاصل بين برامج بعض هذه الاحزاب.

ثانياً: ان عملية التحول السياسي من النظام الشمولي القائم على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ومركزية القرار السياسي، الى النظام الديمقراطي وعمادة التعدد الحزبي والمنافسة في الانتخابات قد تمت بسهولة ويسر اذا ما قورنت بعملية التحول الاقتصادي من نظام التخطيط المركزي الى اقتصاديات السوق، فبينما امكن عقد انتخابات حرة دون تدخل من السلطة لاكثر من مرة في معظم دول المنطقة، مما ادى الى انتقال السلطة من اليسار الى اليمين أو يمين الوسط، بل وعودتها لاحزاب اليسار مرة أخرى في بعض الحالات فان التحولات الاقتصادية

مازالت تعاني من مشكلات عديدة بعضها يمس جوهر السياسات الاقتصادية والغاية من تطبيقها، وليس مجرد صعوبات فنية ناتجة عن أسلوب تطبيق هذه السياسات أو السعى لمواءمتها مع الواقع، ومثال ذلك تردد بعض دول المنطقة في خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الطاقة مما يؤكد رغبة قيادات هذه الدول في إخضاع التحولات الاقتصادية الى اعتبارات سياسية الامر الذي اعتبره الغرب والمؤسسات المالية الدولية انتكاسة لعملية التحول.

تفسير ذلك ان التحولات الاقتصادية ينبغي أن تأخذ وقتا اطول من التحولات السياسية، لان بقايا النظام الاقتصادي المركزي مازالت قائمة في المجتمع، ومازالت السياسات الاقتصادية متأثرة بمرحلة التخطيط المركزي التي حققت خلالها هذه الدول طفرة في معدلات النمو الاقتصادي قبيل حقبة الثمانينات التي شهدت ركود هذه المعدلات ثم تدهورها.

اضافة لذلك فان مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية مثلا في هذه الدول كبيرة وتكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة مما يزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، في وقت يصعب معه التخلي عن دور الدولة في توفير هذه التأمينات التي تتزايد اهميتها في ظل ارتفاع نسبة البطالة وتزايدها، وارتفاع الاسعار وتدهور قيمة العملات المحلية.

ايضا فان السياسة التعليمية في هذه الدول مازالت قائمة على مفهوم المجانية باعتبارها حقا دستوريا وانسانيا للجميع، الامر الذي لايمكن التخلي عنه بصورة مباشرة وفورية مما يستدعى التدرج في تعديل هذه السياسة حتى يمكن تجنب رد الفعل الاجتماعي الذي يترتب عليه هذا التعديل.

إضافة لذلك فإن الثقافة السياسية في دول وسط أوروبا تعمل في اتجاه معوق لهذه التحولات الاقتصادية، فهذه الثقافة تدعم المجتمع الشمولي بمؤسساته المختلفة، فقد ساهمت الثقافة اللينينية في هذه الدول بصورة مباشرة في التمييز الحاد بين الخاص والعام، فالاحزاب اللينينية عزلت نفسها عن القطاعات العريضة من الجماهير، بل وحل الحزب محل الدولة القومية وسلطاتها واصبحت عضوية الحزب امتيازًا للبعض دون البعض الاخر، وانتهى الامر بوجود

شكوك متبادلة بين اعضاء الحزب من جانب وباقي المواطنين الذين لم يتمتعوا بهذه العضوية، وهو ما تجسد فى سيادة نمط الاستبداد الذى سبق وحدد ملامحه مونتسكيو.

فى ظل هذا التنظيم للمجتمع يصعب الحديث عن هدف عام يلتف حوله مختلف قطاعات المجتمع فى دول وسط أوروبا، فإحتكار الحزب الشيوعى للسلطة قد ولد نمطا من «الجيتو السياسى» يضم اعضاء الحزب فقط، واصبح الحزب ينظر الى من خارجه على أنه من العناصر الخطرة التى ينبغى ضبط ايقاعها والحد من طموحاتها، فالحزب هو حزب النخبة المميزة عن العامة مما رسخ الشعور «بالاغتراب السياسى» والشعور «بعدم وجود هوية سياسية مشتركة بين ابناء المجتمع» وكان الجسر الذى يربط النخبة المميزة وباقي القطاعات الشائعات والنكات السياسية والشك.

ثالثاً: ان التفاوت بين معدل تحقيق التحولات السياسية، ومعدل التحولات الاقتصادية قد ادى الى نتائج فى غاية الخطورة، فبالرغم من تلازم عمليتى التحول، وبالرغم من اهمية تحقيق تحولات اقتصادية ملموسة اولا لتنعكس فيما بعد على النظام السياسى ومؤسساته، بحيث تضبط التحولات الاقتصادية ايقاع وخطى التحولات السياسية حتى يمكن تجنب مخاطر «ثورة التطلعات المتزايدة» والابقاء على قدر من السيطرة على الاحداث، الا ان ما حدث فى دول وسط أوروبا كان مغايراً لذلك تماما، فقد سارت عملية التحول السياسى الى نهايتها بقرار من البرلمان، وتعددت عملية التحول الاقتصادى نتيجة عوامل عديدة كافتقار الخبرة اللازمة، والمشكلات الفنية المترتبة على التحول، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة.

هذا التفاوت بين معدلات التحول السياسى ومعدلات التحول الاقتصادى، وإتمام التحولات السياسية فى مدة زمنية قصيرة نسبياً أدى الى نتيجتين هامتين، الاولى التمييز بين دول المنطقة، فبينما كانت مستويات المعيشة ومعدلات الانتاج متقاربة فى هذه الدول فى نهاية الثمانينات وكانت كل من بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا من اكثر الدول تقدماً فى المنطقة، الا أنه بعد خمس سنوات من التحولات الاقتصادية والسياسية فاذا بالمجر تخطى مركزها المتقدم لجمهورية التشيك والسلوفاك، ثم سلوفينيا، ثم تأتى المجر بعد ذلك، وهذا التمايز لا بد وان يزيد

من حدة المشكلات القائمة فى المنطقة ولا بد وأن يلقى بظلاله على سياسات الامن التى تتبعها هذه الدول، خاصة فى ظل استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية فى رومانيا وبلغاريا والبنانيا، الامر الذى يفسر الصعوبات التى يواجهها تجمع فيشجراد حاليا، فبالرغم من أنه كان اول تجمع يتم تكوينه فور البدء فى عمليات الاصلاح السياسى والاقتصادى، الا ان التشيك والسلوفاك لديهم تحفظات عليه وعلى فكرة انضمام دول التجمع معا لحلف الاطلنطى أو الاتحاد الأوروبى وهى الفكرة التى سبق واعلنوا التزامهم بها من قبل.

والنتيجة الثانية التى ترتبت على تفاروت معدل التحول السياسى والاقتصادى كانت داخلية على مستوى كل دولة على حده ويقصد بها الابعاد الاجتماعية المترتبة على التحول وكانت ذات شقين فمن ناحية فقد ادى التعدد الحزبى والسماح بتكوين المنظمات السياسية والاجتماعية الى حركة من «الحراك الاجتماعى» واسعة النطاق بمعنى سعى قطاع عريض من المواطنين الى الاستفادة من المناخ الجديد بالتعبير عن الرأى، واقامة الاف من المشروعات صغيرة الحجم مما ادى إلى تغيير فى التركيب الاجتماعى للمجتمع، الا أن هذا التغيير الاجتماعى لم يواكبه تغيير مماثل فى النخبة السياسية ممثلة فى اعضاء الحكومة واطباء البرلمان، الامر الذى عبر عن نفسه فى احلال قيادات ثقافية معروفة بمواقفها المضادة من الحكم الشمولى فى مناصب سياسية قيادية ذات صلاحيات مراسمية مثل منصب رئيس الجمهورية مثل ارباد جونز فى المجر، هافل فى التشيك مع تولى قيادات سياسية اصلاحية المناصب التنفيذية الرئيسية مثل منصب رئيس الوزراء، على غرار ما حدث فى بولندا، والمجر، والتشيك، والسلوفاك.

ومن ناحية اخرى فقد ادت التحولات الاقتصادية الى اتخاذ اجراءات تقشفية ذات ابعاد خطيرة مثل الاستغناء عن جزء من العمالة وارتفاع الاسعار، وتخفيض قيمة العملة وزيادة المديونية، وانخفاض الانتاجية، والى الاستغناء عن الدعم وبعض التأمينات الاجتماعية مما ادى الى وجود اضطرابات اجتماعية حادة، وهو ما يفسر تعرض دول المنطقة اجمالا لمشكلات اجتماعية بالرغم من أن ناتجها القومى الاجمالى عام ١٩٩٤ قد ارتفع بنسبة ٤٪ وهى الزيادة الاولى منذ بدء عملية الاصلاح عام ١٩٨٩، فقد استوعب الانفاق الحكومى هذه الزيادة ولم تؤد الى زيادة حقيقية فى متوسط دخل الفرد.

وابعاً: ان ازمت الامن القومى لى دول وسط أوروبا معقدة ومترابطة فى ان واحد، فأزمة التحول الاقتصادى لابد وأن تغذى أزمة الاقليات، وكلتاهما تزيد من مخاطر الفراغ الامنى، وبالتالي فهذه الأزمت اشبه بالوانى المستطرفة كل منها تؤدى للاخرى وتزيد من مخاطرها، وبالتالي فعلاج هذه الأزمت لابد وان يكون شاملا ايضا، وهو ما يؤكد الحاجة الى ضرورة وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادى تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الانسانية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لهذه الدول، كما ينبغى أن تستند هذه الاستراتيجيات الى تعاون اقليمى بين دول المنطقة وتعاون دولى فيما بينها وبين باقى الدول الأوروبية بهدف زيادة رقعة التعاون بين دول وسط أوروبا والحد من مساحة التنافس فيما بينهم، الا ان الواقع يشير الى عكس ذلك، فمن ناحية نلاحظ أنه بالرغم من دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لعمليات التحول الاقتصادى والسياسى الا ان استراتيجياتها قامت على اساس ضرورة نقل التجربة الغربية الى منطقة وسط أوروبا بمعنى ضرورة تطبيق السياسات الاقتصادية القائمة فى غرب أوروبا دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية والتطورات التاريخية التى لابد وان تطرح نفسها على عملية التحول، فتعامل دول غرب أوروبا والولايات المتحدة ومختلف المؤسسات النقدية ومنظمة الامن والتعاون الأوروبى يقوم على افتراض ان المرحلة الحالية التى تمر بها دول وسط أوروبا سبق ومرت بها دول غرب أوروبا منذ نهاية القرن التاسع عشر سواء من حيث تكوين الاحزاب، او ارساء قواعد النظام الديمقراطى. أو تنظيم الاقتصاد وفقا لقوانين السوق، وبالتالي فان كل ماتحتاجه هذه الدول حالياً مجرد دعم مالى يساهم فى تخطى الأزمة الحالية، وهو افتراض ثبت عدم صحته واقعياً فبالرغم من ضخامة المساعدات المقدمة لدول المنطقة من مختلف الدول والمؤسسات الا انها لم تساهم فى حل الأزمة التى ترتبط بجذور تاريخية وأبعاد ثقافية لابد وان تؤخذ فى الاعتبار.

اضافة لذلك فان سياسات الامن القومى لهذه الدول تعاني من قصور حاد نتيجة ضعف التعاون الاقليمى والشكوك المتبادلة بين دول المنطقة ورغبة كل منها فى حل مشاكلها الامنية فى اطار معادلة صفرية بمعنى ان أمنها القومى فى حالة تعارض تام مع الامن القومى للدول المجاورة وبالتالي فان تحقيق هذا الامن ينفى وينسخ أمن الآخرين، وهى معادلة لم تعد مقبولة دولياً فى عصر يتجه فيه المجتمع الدولى نحو حل مشاكله على اساس غير صفرية.

ايضا فبالرغم من عمليات التحول الى النظام الديمقراطي واقتصاديات السوق وبالرغم من التحولات الموازية فى العقيدة العسكرية التى تحدد وجهة نظر الدولة فى الحرب ومصادر التهديد وكيفية التعامل معها، وبالتالى اسلوب نشر القوات ومستوى تسليحها ونظم تشكيلها، الا ان هذه التغييرات فى العقيدة العسكرية مازالت فى بدايتها لدى بعض دول المنطقة مثل رومانيا والبنانيا والى حد ما بلغاريا، فضلا عن ان مساعى دول المنطقة للانضمام لحلف الاطلنطى يعكس عدم اقتناعها بجسوى تحقيق الامن حال تعارض مصالحها.

وفى هذا المناخ من المعتقدات يصبح الحديث عن التعاون مجردا من اى مضمون يستهدف زيادة مساحة التعاون وتقليل مساحة التنافس.

وبالرغم من أن الصورة العامة لعملية التحولات وانعكاساتها على سياسات الامن القومى لدول وسط أوروبا قاتمة اجمالا، الا أنها تعكس السعى الحقيقى لهذه الدول للاتجاه غربا عن طريق السعى للاندماج فى أوروبا الغربية، وهو ما يجد ترحيبا من الغرب اجمالا مجسدا فى المساعى المبذولة لتوسيع عضوية حلف شمال الاطلنطى شرقا، وفى اقرار برامج للمساعدة الاقتصادية لدعم التحولات نحو اقتصاديات السوق، وفى تطوير منظمة الامن والتعاون الاوروبى لزيادة قدرتها على ضبط ايقاع التحولات فى وسط أوروبا وشرقها.

هذه الرغبة المشتركة لابد وان تؤدي الى تقليل حدة التنافس والى السيطرة النسبية على تطور الاحداث فى وسط أوروبا، بما يسمح فى النهاية بايجاد مصلحة مشتركة بين وسط أوروبا، وغربها لحل مشاكل المنطقة، الا ان هذا التحرك لابد وان يقترن بتعاون مماثل مع دول شرق أوروبا وبخاصة روسيا التى مازالت تنظر الى مثل هذا التحرك بدرجة عالية من الشك والريبة، وهى شكوك ذات جنور تاريخية، وابعاد جغرافية يصعب تجاهلها، وبالتالى تبرز عدة تساؤلات هامة: من يحكم روسيا، وماذا تريد، وكيف يتفاعل الغرب معها، وهى تساؤلات تحكم مستقبل أوروبا خلال القرن الحادى والعشرين.

الهوامش

١- يقصد بدول وسط أوروبا جميع الدول أعضاء حلف وارسو من خارج كومنولث الدول المستقلة والبلطيق ومن ثم فانها تشمل البانيا، بولندا، المجر، يوغوسلافيا السابق، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، المانيا الشرقية، وهي نفس المنطقة التي كان يطلق عليها قبل قيام الحرب العالمية الثانية منطقة وسط أوروبا ثم أطلق عليها بعد الحرب «منطقة شرق أوروبا»، وبالرغم من وجود محاولات لتقسيم أوروبا الى شرق ووسط وفقا لاعتبارات دينية أو أثنية، الا أن الدراسة الحالية لا تهتم بهذه المحاولات وتتناول المفهوم في اطاره الجغرافي كمنطقة عازلة بين شرق أوروبا التي تمثل قلب اليابس (الاتحاد السوفيتي سابقا)، وغربها التي تضم دولا بحرية وتشمل التحالف الاوربي الاطلنطي.

٢- Barry B. Hughes: Continuity and change in world politics (New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1994) p. 1.

٣- Michael G. Roskin and Nicolas O. Berry: The new world of international relations (New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1993) p. 5.

٤- Barry B. Hughes op. cit. p. 1.

٥- لانتناول هذه الدراسة أبعاد مشكلات الأمن القومي الروسي، نظرا لاختلافها عن ابعاد الأمن القومي في دول وسط أوروبا، وذلك بالرغم من وجود بعض التشابه، والتشابه بينهما، وقد سبق للباحث تناول مشكلات الأمن القومي الروسي في دراسة مستقلة لمركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في اطار سلسلة «بحوث سياسية».

٦- The Charter of Paris, for new Europe, meeting of heads of state or government of the participating sates of the Conference on Security and Cooperation in Europe, Paris 1990.

٧- Michael Roskin: The rebirth of East Europe (New Jersey, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1994) pp 106.

٨- عزمى خليفة - دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسى السوفيتى، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٤٨ - ص ٢٦٠.

٩- Michael G. Roskin: The rebirth..... op. cit. pp 109.

١٠- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

The Economist, October 20, 1990 - Nikolai A. Tikhanov: Soviet Economy: achievements, problems and prospects (Moscow, Novosti, 1983) pp. 19.

١١- محمد ابراهيم منصور - الاقتصاد السوفيتى - تجليات الأزمة وافاق الاصلاح، مستقبل العالم الاسلامى، السنة الثانية، العدد (٥)، شتاء ١٩٩٢، ص ١٠٠.

١٢- Michael G. Roskin: The rebirth..... op. cit. pp 114 - 118.

Jonathan Eyal and Ian Anthony: Warsaiu Pact Military Expenditure (London, Jane's Information Group, 1988) pp 41 - 48. -١٣

Michael G. Roskin: op. cit. pp 111 - 112. -١٤

-١٥ د. محمود عبد الفضيل، حول مستقبل التطورات الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، في د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن (محرر)، عالم الغد، عالم واحد أم عوالم متعددة؟ (القاهرة، كتاب الاهرام الاقتصادي)، العدد ٤٤، أكتوبر ١٩٩١، ص ٧١.

Ken Jowitt: New world disorder (Berkeley: University of California Press, 1992) pp 50 - 87. -١٦

Michael G. Roskin: op. cit. pp 164. -١٧

ويلاحظ في هذا الصدد أنه بالرغم من انفصال سلوفاكيا عن التشيك، وما حدث في يوغوسلافيا إلا أن التجربة أوضحت ان عملية الاصلاح الاقتصادي تسير بشكل جيد فيما عدا تآثر يوغوسلافيا بالعقوبات المفروضة عليها.

Andràs Inotai: "Transforming the East: Western illusions and strategies" (The Hungarian Quarterly, Volume 35, Spring 1994), pp 24 - 43. -١٨

Michael G. Roskin: op. cit. pp 164. -١٩

-٢٠ عزمى خليفة - مرجع سابق ص ١٠٤ - ص ١٨٨.

-٢١ للتعرف على مزيد من التفاصيل حول عملية الاصلاح الديموقراطي في دول وسط أوروبا يمكن الرجوع الى:

Judy Batt: East - Central Europe: from reform to transformation (New York, Council of Foreign Relations Press, 1991).

Jeffrey Goldfarb: After the fall: The pursuit of democracy in Central Europe (New York, Basic Books, 1992).

-٢٢ الاستثناء الوحيد رومانيا والاحداث الدامية التي انتهت باعدام شاوشيسكو وهو ما سيتم تناوله تفصيلا فيما بعد في موضع اخر.

Michael G. Roskin: op. cit. pp 149. -٢٣

Newsweek, January, 1988. -٢٤

Abraham Brumbery: "Poland: The demise of communism" Foreign Affairs: America and the World 1989/1990, 69 Winter, 1990 p. 1. -٢٥

Michael G. Roskin: op. cit. pp 141. -٢٦

-٢٧ كان هورن وزيرا للخارجية في ذلك الحين، وساهم بصورة مباشرة في فتح حدود المجر مع النمسا امام موجات الالمان الشرقيين الهاربين عبر الاراضى المجرية الى الغرب، ومنحته المانيا الغربية في سبتمبر

١٩٨٩ وسام الاستحقاق من طبقة الصليب الأكبر تقديراً واعترافاً منها بهذا الدور، ويتولى هورن منصب رئيس وزراء المجر اعتباراً من يوليو ١٩٩٤.

Michael G. Roskin: op. cit. pp 142. -٢٨

Bernard Wheaton and Zdenek Kovan: The velvet revolution: Czechoslovakia, 1988 - 1991 (Boulder, Colorado Westview, 1992).

٣٠- لرصد الاحداث وتطورها فى وسط أوروبا تم الاعتماد اساساً على دورية السياسة الدولية للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ ودورية. Current History لنفس الفترة.

David S. Mason: Revolution in East - Central Europe: The rise and fall of communism and the Cold War (Boulder, Co: Westview, 1992) pp 101. -٣١

Michael G. Roskin: op. cit. pp 151. -٣٢

Ibid 153. -٣٣

Ken Jowitt: op. cit. pp 55. -٣٤

Michael G. Roskin: op. cit. pp 156. -٣٥

٣٦- لمزيد من التفاصيل حول علاقة النظام الحزبى بالنظام السياسى عامة، وتحديد أهمية الأحزاب الصغيرة يمكن الرجوع إلى:

Giovanni Sartori: Parties and party systems: A framework for analysis Vol. 1 (New York, Cambridge University Press, 1976).

وهو نفس الاطار الذى أخذ به الاستاذ مايكل روسكين فى دراسة القيمة عن «بعث شرق أوروبا» وهو أيضاً نفس المنهج الذى يأخذ به الباحث فى هذه الدراسة.

٣٧- يحسن التمييز بين مفهوم الامن القومى الذى تناوله هذه الدراسة، ومفهوم الامن عامة الذى ارتبط تاريخياً بالوجود الانسانى، وبالرغم من امكانية تطبيق مفهوم «الامن القومى» على بعض الامبراطوريات التاريخية، الا أنه من المؤكد ان المفهوم اكتسب أبعاداً جديدة جعلته موضع اهتمام فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ولمزيد من التفاصيل حول مفهوم الامن القومى ومختلف التعريفات المطروحة له يمكن الرجوع الى:

- عزمى خليفة: الامن القومى المصرى والامن الافريقى، السياسة الدولية، القاهرة، الاهرام المجلد، العدد ٩٠، يوليو ١٩٨٧.

- د. اسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ش. م. م، ١٩٨٥)، ص ١٣٦ - ص ١٣٩.

Abdel Monem El-Mashat: The security dilemma, who gets what from the international system. Paper presented to the Third African - Latin Dialogue Symposium /

Cairo, Institute of Diplomatic Studies, January 1986,

Michael G. Roskin and Nicolas O. Berry: op. cit. pp 207 - 224.

K. J. Holsti: International politics, a framework for analysis (New Jersey, Prentice Hall, Englewood, 1992) pp 83.

Frederic S. Pearson and J. Martin Rochester: International relations, Global condition in the late twentieth century (New York, McGraw - Hill, inc., 1992) pp 157 - 195.

K. J. Holsti: International politics, a framework for analysis (New Jersey, N. J., -٣٨ Prentice Hall, inc., 1992) 6th ed. pp 83 - 84.

٣٩- من هذا المنطلق ترفض الدراسة الحالية كافة نظريات الحتم أحادية البعد التي طرحت لتفسير السلوك الخارجى للدولة، مثل نظريات الحتم الجغرافى التى تمسك بها الأستاذ مودى فى مؤلفه الشهير «الجغرافيا من وراء السياسة» ونظريات الحتم الاقتصادى التى طرحتها بعض الدراسات الماركسية مثل دراسة الأستاذ بيير جاليه عن «نهب العالم الثالث»، دراسة العالم المصرى د. سمير أمين عن «فائض القيمة التاريخى»، أو نظرية الحتم الثقافى التى تناولها الأستاذ جويت فى مؤلفه عن «الفوضى العالمية الجديدة - انزواء الليبينية».

٤٠- عزمى خليفة: دور المؤسسة العسكرية فى النظام السوفيتى، مرجع سابق ص ٩٠.

٤١- András Inotai: Transforming the East: Western illusions and strategies (The Hungarian Quarterly, Vol. 35, Spring 1994) pp 24 - 36.

٤٢- CSCE Budapest Document, 1994: Towards a genuine partnership in a new era

٤٣- عزمى خليفة: دور المؤسسة العسكرية... مرجع سابق ص

٤٤- يعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية برقطة الحياة السياسية فى الاتحاد السوفيتى ولزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى نفس المرجع السابق ص

٤٥- Herald Tribune, 18 July, 1994.

٤٦- András Inotai: op. cit. pp 34.

٤٧- Michael G. Roskin: op. cit. pp 130.

والجدير بالذكر فى هذا المجال أن بعض الدراسات تذهب الى أن اغراق نول وسط أوروبا بالديون كان سياسة عامة للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وبخاصة من ألمانيا الغربية تجاه ألمانيا الشرقية أساساً.

٤٨- International Monetary Fund, Annual Report, 1993 (Washington D. C., International Monetary Fund, 1994) p. 12.

٤٩- Economic cooperation of European Union, Statement by the representative of the

European Commission to the 4th working group of the CSCE Review Conference, Budapest, October 25, 1994.

وأيضاً كذلك:

E.U. programmes PHARE and TACIS. Statement by European Commission representative to the 4th working group of the CSCE Review Conference, Budapest, November 01, 1994.

٥٠- د. اسماعيل صبرى مقلد: مرجع سابق ص ٢٧٦ - ص ٢٨٢.

٥١- Dale Herspring: The Soviet High Command (New Jersey, Princeton / Princeton University Press, 1990) pp 234.

٥٢- عزمى خليفة، دور المؤسسة العسكرية... مرجع سابق ص ٢١٠ - ص ٢١٥.

٥٣- يعتمد هذا التقرير على استطلاع لـ رأى تم نشره فى مارس ١٩٩٤، وأجرى على عينه من ١٦ دولة من دول الكومنولث ودول وسط وشرق أوروبا خلال عام ١٩٩٢، ولزيد من التفاصيل،

Central and Eastern Eurobarometer: Public opinion and European Union / 16 countries' survey / No.: 4, March, 1994.

٥٤- ميخائيل جورباتشوف، البيروسترويك، تفكير جديد لبلادنا والعالم (القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٨، ص ١٦٨.

٥٥- سيد محمد أحمد، توازن المصالح، الأهرام ١١/٢٨/١٩٩١.

٥٦- بالرغم من أن التاريخ شهد من قبل حالات عديدة لحق التدخل، كما نشط السياسيين لتأهيل هذا الحق وأسباب صفة المشروعية عليه مثل مبدأ بريجنيف، ونظرية دالاس للأفراغ، ومبدأ هيج، ومبدأ ريجان إلا أن الفارق بين ممارسة هذا الحق فى الماضى، وممارسة اليوم أن اليوم يتم التدخل من جانب التحالف بين عدة دول لحماية مصلحة مشتركة ولم يعد حقا لدولة واحدة لحماية مصالحها الذاتية، فضلا عن أن هذا التدخل يتم بغطاء من الشرعية الدولية وليس بقرار ذاتى إلا أن كل ذلك لا يحول دون الاستخدام المتعسف لهذا الحق فى كثير من الاحوال.

٥٧- التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٢ (القاهرة، الأهرام، ١٩٩٢) ص ٨٦ - ٨٧.

٥٨- Christopher T. Husbands: "The other face of 1992: The extreme right explosion in Western Europe", Parliamentary Affairs, No.: 45, July, 1992.

٥٩- Michael G. Roskin: op. cit. pp 1.

ويلاحظ فى هذا الصدد أنه بالرغم من اتجاه الأجيال الشابة فى المنطقة لتعلم اللغة الانجليزية إلا أن ذلك لم يحل نون تأكيد ارتباطهم ثقافيا بالمانيا، فاللغة الانجليزية لاتحل محل الالمانية، وانما بعد اتقان الالمانية التى تعد اللغة الأولى بالمنطقة.

٦٠- التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق ص ٨٥، ولزيد من التفاصيل حول أسباب نمو اليمين المتطرف يمكن الرجوع إلى،

د. هدى جمال عبد الناصر، صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات، السياسة الدولية، القاهرة، الاهرام، المجلد ٢٠، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤.

József Galántai: Trianon and the protection of minorities (Budapest, Corvina, 1992) pp 21.

٦١- د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق ص ٨٥.

٦٢- Seweryn Bialer: Stalin's successors (New York, N. Y., Cambridge University Press, 1980) pp 207.

The Charter of Paris, 1990. -٦٣

Michael G. Roskin: op. cit. pp 170 - 187. -٦٤

Helsinki Summit Declaration, 1992. -٦٥

Michael G. Roskin: op. cit. pp 13. -٦٦

József Galántai: op. cit. pp 42. -٦٧

Ibid. pp 64 - 81. -٦٨

٦٩- Myron Weiner: "Political integration and political development" in L. Finkle and R. Gable / eds / Political development and social change (New York, Weily, 1966) pp 552.

٧٠- ولذا فقد أُنيط بالمجتمع الدولي مسئولية حماية حقوق الاقليات حفاظا على السلم الدولي وذلك من خلال عقد معاهدات دولية وانيط بمجلس عصبة الأمم قبيل الحرب العالمية الثانية راقبة تنفيذها كما كانت هذه الحماية هي الدافع ايضا لاصدار الامم المتحدة - فيما بعد - للاعلان العالمى لحقوق الانسان وما جاء من حريات اساسية امكن تطويرها فيما بعد، ولزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى،
د. اسماعيل صبرى مقلد: مرجع سابق ص ٨٥ - ص ٨٨.

Micahel G. Roskin: op. cit. pp 11. -٧١

٧٢- بالرغم من المفاوضات الجارية بين كل من المجر ورومانيا، والمجر وسلوفاكيا، والمجر و صربيا بشأن التوقيع على اتفاقيات مائة، الا أن هذه الاتفاقيات مازالت تشهد من الخلافات أكثر مما تشهده من الاتفاق نتيجة الخلاف حول مفهوم «حقوق الاقلية»، فبينما تتمسك المجر «بالحقوق الجماعية للاقلية فان باقى دول المنطقة تصر على «الحقوق الفردية، لأعضاء الاقليات، بل أن الاتفاقية الروسية المجرية التى امكن توقيعها لم يتم التصديق عليها للآن ومازالت حبرا على ورق.

٧٣- نفس هذا التنظيم كان يسمى فى البداية بعدد اعضائه، فسمى بالتجمع الرباعى حينما تكون من المجر

وايطاليا والنمسا ويوغوسلافيا، ثم اصبحت التجمع الخامس أو الخامسى وهو من أو بالاضافة الى تشيكوسلوفاكيا، ثم التجمع السباعى بانضمام بولندا ثم سعى فيما بعد بمبادرة وسط أوروبا، ويضم حاليا كل من المجر وايطاليا والنمسا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك وبولندا والبوسنة والهرسك، وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا، وتقدمت كل من اوكرانيا وروسيا البيضاء، ورومانيا وبلغاريا ومولدافيا والبانيا بطلبات للانضمام اليه، الا أن مؤتمر وزراء خارجية التجمع الذى عقد فى بودابست بالمجر فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، أخذ علما بهذه الطلبات وأوصى بدعم العلاقات معها دون أن يمنحها العضوية.

٧٤- يمكن فى هذا الرجوع الى البيان الختامى لمؤتمر وزراء الخارجية (بودابست ١١/٢١/١٩٩٣)، والبيان الختامى للجنة البرلمانية للتجمع (مدينة سجد ١١/٢١/١٩٩٣)، وما بهما من خلافات بشأن العلاقة التنظيمية بين كل من مؤتمر وزراء الخارجية واللجنة البرلمانية، فبينما رحب بيان وزراء الخارجية باجتماع البرلمانين فى سجد بوصفه تجمعا غير رسميا، فان بيان اللجنة البرلمانية أشار الى أهمية خضوع وزراء الخارجية لسيادة «برلمان التجمع»، ضمانا للديموقراطية.

٧٥- صرح رئيس وزراء جمهورية التشيك خلال زيارة رئيس وزراء المجر لبراج فى فبراير الماضى (١٩٩٥) بأن (التجمع لايسمى «فيشا جراد» ولايدرى سببا لاصرار المجر على هذا الاسم)، الا أنه لم يقدم أسما بديلا للاسم المأخوذ عن مدينة مجرية تاريخية.

٧٦- لدراسة العلاقة بين النظام الدولى والنظام الاقليمى يمكن الرجوع إلى،

د. عزمى خليفة: النظام الاقليمى العربى وتطور النظام الدولى، بحث منشور، أكاديمية ناصر العسكرية ١٩٩٢.

٧٧- د. عزمى خليفة: دور المؤسسة العسكرية... مرجع سابق ص ٧٠.

٧٨- فى البداية تشكل مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى عام ١٩٧٥ واستمر كذلك الى أن عقدت قمة بودابست للامن والتعاون الاوروبى عام ١٩٩٤ فتحول المؤتمر الى «منظمة الامن والتعاون الاوروبى» بقوة دفع روسية أساسا، وكان هذا التحول امرا منطقيا بعد انشاء سكرتارية دائمة فى فيينا بموجب مقررات هلسنكى ١٩٩٢، وروما ١٩٩٣.

٧٩- Helsinki Summit Declaration, 1992.

٨٠- The Charter of Paris, 1990.

٨١- Helsinki Summit Document, 1992, The challenge of change.

٨٢- Roma Final Communiqué, 1993.

٨٣- اتاحت للباحث فرص المشاركة فى أعمال هذا المؤتمر من خلال وزارة الخارجية مما مكنه من رصد بعض الظواهر بصورة مباشرة.

٨٤- لدراسة المنتدى الاقتصادى من حيث الصلاحية، والتنظيم، والوظائف يمكن الرجوع الى قرار قمة

هلسنكى ١٩٩٢ بشأن التعاون الاقتصادى، أنظر،

CSCE Helsinki Document, 1992 "The challenges of change" pp 59.

٨٥- متابعة تطور انشاء منصب مفوض سامى الاقليات القومية، وآليات عمله، واختصاصاته يمكن الرجوع الى البيان الختامى لقمة هلسنكى ١٩٩٢، ثم بيان روما ١٩٩٣، ثم البيان الختامى لقمة بودابست ١٩٩٤.

٨٦- قررت قمة باريس ١٩٩٠ بدء مفاوضات بين الدول أعضاء المؤتمر بشأن الحد من التسلح واجراءات بناء الثقة والأمن فى أوروبا بعد انهيار تقسيمها، وهى نفس صلاحيات المنتدى الامنى الذى تقرر اقامته خلال قمة هلسنكى ١٩٩٢.

٨٧- متابعة مواقف الحلف من التطورات فى أوروبا عامة يمكن الرجوع إلى،

The North Atlantic Treaty Organization, facts and figures, 1949 - 1989 (Brussels, NATO Information Service, 1989) pp 375 - 453.

NATO Handbook, Partnership and cooperation (Brussels, NATO Office of Information and Press, 1992) pp 143 - 176.

Herald Tribune, 30 November, 1994.

٨٨-

٨٩- يرجع فى هذا للكلمة القوية التى القاها الرئيس بوريس يلتسين أمام قمة الأمن والتعاون الاوروبى فى بودابست عام ١٩٩٤ ومراسلات وزير الخارجية الروسى مع سكرتير عام الحلف فى هذا الشأن.

٩٠- أنشئ هذا المجلس عام ١٩٩١ كمنتدى للحوار والتشاور السياسى والأمنى بين الدول أعضاء الحلف وباقى دول وسط وشرق أوروبا التى لاتتمتع بعضوية الحلف ولذا يتكون المجلس من بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، المانيا، اليونان، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، تركيا، أسبانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلغاريا، التشيك، أستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، تركمانيا، أوكرانيا، أوزبكستان، أى ثمانية وثلاثين دولة. أنظر فى هذا:

The North Atlantic Cooperation Council /NACC/, Basic fact sheet /Brussels, NATO Office of Information and Press, 1994, No.: 1.

٩١- تكون الحلف عام ١٩٤٩، ويضم حاليا ١٦ دولة هى: بلجيكا، كندا، الدانمرك، فرنسا، المانيا، اليونان، ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة، ولدراسة انشاء الحلف وتطوره يمكن الرجوع الى،

د. اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق ص ٢٦٩ - ص ٢٧٥.

٩٢- هذه الدول يبلغ عددها اليوم ٢٢ دولة وهى = ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلغاريا، التشيك، أستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، كيرجيزيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدافيا، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، طاجيكستان، تركمانيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

**National Security
Policies in Central Europe**

Dr. Azmi Hassan Khalifa

Vol.: III No.: 3

April 1995

NATIONAL SECURITY POLICIES IN CENTRAL EUROPE

The collapse of the USSR ended the cold war and started a new era of the world order whose main features are still debated.

Inspite of the different views in this regard, a conclusion has been reached to the effect that a new world order has not been crystallized yet, as it is still undergoing a transitional period.

The study in hand hopes to figure out the main security problem facing Central Europe in the post-cold war era. It also tries to answer questions like; how can Central Europe accommodate itself with the new era? How does the transitional period affect the future of individual Central European countries and the European continent at large?

The importance of this study stems from the following considerations:

- 1- The changes in Central European political systems: comparative politics literature used to deal with those regimes as satellites of the USSR rather than "independent states". Their role was to confirm what had been previously decided by Moscow.

Nowadays, those regimes take their decisions independently.

More than this, they are trying to consolidate their new international image. Will they succeed? What obstacles are they facing?

- 2- By 1989, those ex-communist regimes were adopting internal and foreign policies based on democracy, human rights, free-market economy. Several attempts were made by them to be integrated in the Euro-Atlantic institutions (i.e. NATO and the E.U.). Russia's resistance of that policy generated a hot debate, concerning "Russian hegemony" and "tensions in Europe". On one hand what is the impact of these tensions on Europe's regional system

and on the other what's their impact on the relations between the two coasts of the Atlantic ocean? More over, how are the inter-relations in Central Europe affected?

- 3- Central Europe was the battle field of two world wars, leading to the change of its political map twice. Today the region is facing the third wave of transformations, internally and externally. In some cases the transformations went smoothly and peacefully (Hungary, the Czech Republic, Slovakia), while in others the process is undergoing much more violence as in the case of the former Yugoslavia. On this point very important questions are raised; why did some systems succeed in implementing those transformations in a peaceful way mean while others did fail to do so? Is there any possibility of the extension of the armed clashes to another countries? How do those countries react with the matter and what are their common interests with former Yugoslavia?
- 4- The process of transformation led to fragmenting some states. The political map of Central Europe was redrawn for the third time during the 20 th century. East Germany vanished. Yugoslavia was split into several conflicting states. The Czechs and Slovaks republics came to existence.

Consisting of a very striking ethnic mosaic, the air of the region is saturated with fears of more fragmentations and claims of separations. The current situation, which can be a preface of blood baths, ethnic cleansing and more fragmentations, raises a new chain of questions: what is the effect of fragmentation on security in Central Europe? What will be the results of the accumulation of arms by one state? Can the international community tolerate non-interference in Central Europe as it had before in former Yugoslavia? Can the Western European security structures be extended eastwards?

The Assumptions of the Study:

- 1- Many factors contributed in shaping the problems of national security in Central Europe. The political and economic transformations which took place in the region since 1989, play a prominent role in accelerating the emergence of those security clouds.
- 2- The successful transformation to a multi-party democracy was not paralleled by a similar one towards a free-market economy. Consequently the revolution of "rising expectations" was transformed to a revolution of "rising frustrations" by the mid of 1990's.
- 3- The rift between the pace of political and economic changes helped on one hand in differentiating the national interests of the region states, and re-orienting their foreign policies. On the other hand the social impacts of those transformations are rendered dangerous due to their imparity specially regarding social mobilization, elites formation, and the functions of the civil society.
- 4- The relations between the security problems of Central Europe are circular and complicated at the same time. In this context. analyzing those problems, following their roots, and tracing their developments become so hard.
- 5- National security policies of the region's states don't cope adequately with the problems of security. Although considerable efforts are spent on the bilateral, regional, and international levels, the historical legacy poses heavy obstacles and dilemmas. For this reason the NATO and EU's help is essential.

The Structure of the Study:

To deal with the previous assumptions, this paper is divided into an introduction, three main chapters, and a conclusion.

The introduction deals with the scope of the research, its importance, its approach and its assumptions.

Chapter One: the transformation process: this chapter studies the different dimensions of the transformation process politically (from a one-party-state to a democratic multi-party system), economically (from a centrally planned economy to a free market economy), and socially (from a multi-ethnic state to a nation-state). As a result , a clear idea of the process, and a concrete perspective of the security problems in Central Europe will be available.

Chapter Two: The National security problem: the theme of this chapter is the current security problems that the region's states confront during the post-cold war era. They are of great importance; urgent problems, the economic crisis, its social impacts, the capabilities of fulfilling their commitments; the crisis of the security vacuum resulting from the dismantling of the comican and Warsaw pact without replacing them by alternative structures; the crisis of ethnic minorities. The chapter tails those crises in their roots, characteristics, and relations with one another.

Chapter Three: The national security policies: the last chapter focuses on the efforts of those states to settle thier security problems. The attempts are analyzed regarding their levels, ways of formulation, and assessments. Most of the data relied upon in this chapter, are derived from personal meetings and discussions with officials, journalists, and scholars in Centrral Europe during the writer's term as a diplomat in Moscow and Budapest. Visiting some of the region's capitals and attending the CSCE summit held in 1994, were of great value.

Conslusion: in this part of the research some of the assumptions - previously mentioned - are denied others are confirmed. A new cluster of questions for further studies was also raised.

دراساته فى الأمن والأستراتيجية

قائمة الإصدارات

- (١) مصير القوة النووية السوفيتية : مفاهيم وقضايا نووية
د. محمد قدرى سعيد
(أكتوبر ١٩٩٢)
- (٢) عملية إزالة أسلحة التدمير الشامل العراقية ومستقبل
أ. محمد عبد السلام
نظم الرقابة الإكراهية على التسلح فى التسعينات
(يناير ١٩٩٣)
- (٣) مفهوم الأمن الإسرائيلى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية
د. وحيد عبد المجيد
(ابريل ١٩٩٣)
- (٤) القوة العسكرية والأمن الأمريكى فى أعقاب الحرب الباردة
د. ودودة بدران
(اغسطس ١٩٩٣)
- (٥) الأستراتيجية الأمنية الألمانية : الأستمرارية والتغيير
د. خالدة شادى
(اكتوبر ١٩٩٣)
- (٦) نظام التحقيق والرقابة فى اتفاقية باريس لعام ١٩٩٣ بشأن
د. احمد الرشيدى
حظر الأسلحة الكيماوية
(يناير ١٩٩٤)
- (٧) معضلة صنع السلام ادارة كلينتون والمفاوضات
أ. وليم كوانت
العربية الإسرائيلية
(ابريل ١٩٩٤)
- (٨) ضبط التسلح وعملية السلام فى الشرق الاوسط : المناهج
د. محمد السيد سليم
والآفاق
(يوليو ١٩٩٤)
- (٩) التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة
لواء د. زكريا حسين
(اكتوبر ١٩٩٤)
- (١٠) السراب : مستقبل القوة النووية الإسرائيلية
أ. محمد عبد السلام
(يناير ١٩٩٥)

The North Atlantic Cooperation Council /NACC/ Basic fact sheet, No.: 1. -٩٢

Partnership for peace, Basic fact sheet /NATO Office of Information and Press, -٩٤
1994/ No.: 9, June, 1994.